الفصل الرابع

النحو فى تفسير البيضاوى
بين التأثر والتأثير

إن العلوم – ومن بينها علم النحو – سلسلة متصلة الحلقات، ترتبط كل منها بما قبلها وما بعدها ارتباطًا وثيقًا، وهذا الترابط – وإن خفيت أواصره أحيانًا – هو شرط تطور العلوم واتجاهها نحو النضج والاكتمال، وهو وراء كل ما نلاحظه من أوجه التشابه المنهجى وعناصر التطبيق العملى فى جزئيات العلوم كافة.

وبدهى أن ذلك التشابه لا يكون مطلقا بين أجيال العلماء فى شتى مجالات العلوم، بل إن المنطقى أن تكون هناك اختلافات يصنعها التطور الزمنى، والفروق الفردية بين عقول العلماء ومدى تأثرها بعوامل البيئة الجغرافية والأجواء السياسية والاجتماعية وتوجهات الفكر والثقافة فى مجتمعاتها، فضلا عن اختلاف الأجناس وما يرتبط به من قدرات عقلية قائمة على اختلاف الحضارات ومنطلقاتها.

ومن هنا فإن دراسة موضع التأثير والتأثر بين بعض العلماء ينبغى ألا تنبعث من منطلق البحث عن أوجه التطابق بينهم فى المنهج البحثى والتطبيق العملى، وإنما ينبغى أن يكون مبعثها دراسة أوجه الاختلافات، وما يتوقع أن يكون من أوجه الزيادة أو النقص مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما ذكرناه آنفًا من أوجه الاختلاف وزواياها العديدة.

والبيضاوى حين ضمَّن تفسيره كثيرًا من الحقائق النحوية لم يصدر فيها جميعًا عن فكره الذاتى فقط، وإنما تأثر فى كثير منها بسابقيه من النحاة ولقد تأثر به كذلك بعض لاحقيه، ولكن ذلك لم يمنع من أن يخالف من تأثر بهم أو يزيد عليهم، وأن يخالفه من أثَّر فيهم وأن يزيدوا عليه كذلك، ونحاول فى هذا الفصل أن نبحث أوجه التأثير والتأثر من خلال ما تضمنته بعض كتب سابقيه ولاحقيه من آراء نحوية أو أوجه إعرابية مدعَّمين ذلك كله بنماذج وافية لئلا يغدو القول بالتأثير والتأثر أمرًا مطلقًا أو مبهمًا فى غيبة الضوابط والأدلة.

أولاً: تأثر البيضاوى نحويًا بسابقيه فى تفسيره:

صرَّح البيضاوى فى مقدمة تفسيره بأخذه عن سابقيه بقوله عن كتابه: «وينطوى على نكت بارعة، ولطائف رائعة، استنبطتها أنا ومن قبلى من أفاضل المتأخرين، وأماثل المحققين...»[1]. ولكنه لم يصرح بأسماء هؤلاء المتأخرين، بل اكتفى بذكر أسماء بعض متقدمى النحاة: كسيبويه، والخليل، والأخفش، والمبرد، والفراء، وأبى على الفارسى، وابن جنى، وثعلب[2]... دون من عداهم ممن ظهر تأثيرهم واضحًا فى تفسيره من النحاة، وأهم هؤلاء جميعًا اثنان: الزَّمخشرى والعكبرى.

أ) الزمخشرى[3]:

لاحظ كثير ممن اطلعوا على تفسير (الكشاف) للزَّمخشرى، وتفسير (أنوار التنزيل) للبيضاوى أوجه التشابه الواضحة بينهما إلى حدٍّ كبير، وهو ما جعلهم يقررون أن تفسير البيضاوى مختصر من (الكشاف)، وقد جزم بذلك بعض المؤرخين كصاحب (مفتاح السعادة)[4]، ومثله الداوودى فى (طبقات المفسرين)[5]. ويقول حاجى خليفة عن البيضاوى وتفسيره: «... لخص فيه من (الكشاف) ما يتعلَّق بالإعراب، والمعانى، والبيان»[6]. ويقول الدكتور محمد حسين الذهبى: «وقد اختصر البيضاوى تفسيره من (الكشاف) للزَّمخشرى»[7].

وعلى ذلك فإن الحديث عن تأثر البيضاوى فى تفسيره بالزَّمخشرى من الناحية النحوية أمر لا يحتاج إلى كبير عناء لإثباته، بيد أنه يبقى علينا أن نبحث فى وجوه هذا التأثر، ومدى التطابق

---

(1) مقدمة أنوار التنزيل 1/ 3.
(2) انظر: مصادر البيضاوى النحوية فى تفسيره؛ ص 27 من هذا الكتاب.
(3) سبقت ترجمته؛ انظر: ص 28 من هذا الكتاب.
(4) انظر: مفتاح السعادة 2/ 104.
(5) انظر: طبقات المفسرين؛ للداوودى 1/ 248.
(6) كشف الظنون 1/ 186.
(7) التفسير والمفسرون 1/ 297.

أو التخالف بينهما، وما زاد فيه أحدهما على الآخر فيما يتعلَّق بالحقائق النحوية ومختلف الأوجه الإعرابية توضيحًا لحقيقة العلاقة بينهما.

وجوه تأثُّر البيضاوى بالزَّمخشرى نحويًّا فى تفسيره:

1 – السمات العامة للبحث النحوى :

من خلال دراسة الجانب النحوى فى كلاّ من التفسيرين يتضح لنا أن تأثر البيضاوى بالزَّمخشرى لم يقتصر على الآراء النحوية نظريًّا أو على الأوجه الإعرابية تطبيقيًّا فحسب، وإنما امتد ذلك التأثر ليشمل منطلقات هذه الآراء النظرية وتطبيقاتها العملية، وأعنى بها السمات العامة للبحث النحوى ذاتها، وهو ما تستطيع أن تتبينه بوضوح فيما سبق به الزَّمخشرى من الأخذ بتلك السمات التى أشرنا إليها آنفًا عند البيضاوى[1] – وهذه السمات العامة هى:

أ) توظيف النحو فى تفسير المعنى :

وهى سمة شديدة الوضوح عند الزَّمخشرى فى (الكشاف)، وكما أشرنا سلفًا فإن النحو وغيره من العلوم إنما يستعين بها المفسر لكلام الله تعالى لتوضيح معانى الآيات الكريمة، وبيان وجوه الإعجاز فى تركيبها ونَظمها – ومن أمثلة هذا عند الزَّمخشرى فى (الكشاف) :

1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 23] يقول الزَّمخشرى: «... (من مثله) متعلق بسورة، صفة لها؛ أى بسورة كائنة من مثله، والضمير لـ (ما نزَّلنا)، أو لـ (عبدنا)... والكلام بردّ الضمير إلى المنزَّل أحسن ترتيبًا، وذلك أن الحديث فى المنزَّل لا في المنزَّل عليه، وهو مسوق إليه، ومربوط به، فحقه ألا ينفك عنه بردّ الضمير إلى غيره؛ ألا ترى أن المعنى: وإن ارتبتم فى أن هذا القرآن منزَّل من عند الله، فهاتوا أنتم نبذًا مما يُماثله ويجانسه... وقضية الترتيب لو كان الضمير مردودًا إلى رسول الله ﷺ أن يقال: وإن ارتبتم فى قرآن محمد أمنزَّل عليه فهاتوا قرآنًا من مثله... ولأنهم إذا خُوطبوا جميعًا، وهم الجم الغفير أن يأتوا بطائفة يسيرة من جنس ما أتى

(1) انظر: المباحث النحوية وسماتها العامة فى تفسير البيضاوى فى الفصل الثالث من هذا الكتاب.

به واحد منهم كان أبلغ فى التحدى من أن يقال لهم: ليأت واحد آخر بنحو ما أتى به هذا الواحد»[1]. فقد جعل الزَّمخشرى من قاعدة عود الضمير إلى الاسم الظاهر المطابق له أداة طيِّعة بها يفسر المعنى، ويكشف خفاياه.

2) وحين يفسر قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [البقرة:235] يقول الزَّمخشرى: «... (إلا أن تقولوا قولاً معروفًا)، وهو أن تُعرضوا ولا تصرحوا، فإن قلت: بِمَ يتعلَّق حرف الاستثناء؟ قلت: بـ(تواعدوهن)، أى لا تواعدوهن مواعدة قط إلَّا مواعدة معروفة – غير منكرة؛ أى لا تواعدوهن بأن تقولوا، أى لا تواعدوهن إلا التعريض، ولا يجوز أن يكون الاستثناء منقطعًا من (سرًّا) لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلا التعريض»[2]. فقد جعل حرف الاستثناء متعلقًا بقوله: (لا تواعدوهن)، وفسَّر معنى الآية على ذلك فجاء المعنى صحيحًا، وأما على جعل الاستثناء منقطعا من (سرًّا) فإنه يؤدى إلى تغيير مضمون الآية، ويقود إلى معنى فاسد غير متسق مع سياقها.

3) وفى تفسيره قوله جَلَّ وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19] يقول الزَّمخشرى: «... فإن قلت (تعضلوهن) ما وجه إعرابه؟ قلت: النصب عطفًا على (أن ترثوا) و(لا) لتأكيد النفى؛ أى لا يحل لكم أن ترثوا النساء ولا أن تعضلوهن، فإن قلت: أى فرق بين تعدية (ذهب) بالياء، وبينهما بالهمزة؟ قلت: إذا عدى بالباء فمعناه الأخذ والاصطحاب؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: 15]... وأما الإذهاب فكالإزالة، فإن قلت: (إلا أن يأتين) ما هذا الاستثناء؟ قلت: هو استثناء من أعم عام الظرف أو المفعول له، كأنه قيل: ولا تعضلوهن فى جميع الأوقات إلا وقت أن يأتين بفاحشة، أو: ولا تعضلوهن لعلة من العلل إلا لأن يأتين بفاحشة، فإن قلت: من أى وجه صح قوله: (فعسى أن تكرهوا) جزاء للشرط؟ قلت: من حيث إن المعنى: فإن كرهتموهن فاصبروا

(1) الكشاف 1/ 241 – 243.
(2) الكشاف 1/ 373.

عليهن مع الكراهة؛ فلعل لكم فيما تكرهونه خيرًا كثيرًا ليس فيما تحبونه»[1]. فهو يسوق الحكم النحوى ثم يتبعه بتفسير المعنى عليه؛ حتى لتكاد تقطع بأن المعنى لا يتضح لك إلا فى ضوء القاعدة النحوية.

4) وعندما يفسِّر قوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:32] يقول الزَّمخشرى: «فإن قلت: الضمير فى (أمره) راجع إلى الموصول أُم إلى يوسف؟ قلت: بل إلى الموصول، والمعنى: ما آمر به، فحذف الجار، كما فى قولك: أمرتك الخير، ويجوز أن تجعل (ما) مصدرية، فيرجع إلى يوسف، ومعناه: ولئن لم يفعل أمرى إياه، أى موجب أمرى ومقتضاه»[2]. فقد ذكر أن الضمير فى (آمره) مرجعه إلى (ما) إن جعلتها موصولة، ولا يكون مرجعه إلى (يوسف) عليه السلام، وفسَّر معنى الآية على هذا الحُكم، ثم ذكر أنك لو جعلت (ما) مصدرية عاد الضمير إلى (يوسف)، ثم أعاد تفسير معنى الآية على ذلك، فقد صار للآية الواحدة معنيان استنادًا إلى تحكيم قواعد النحو فيها.

ولعلك واجد فى كل صفحة من هذا التفسير – إن لم يكن فى كل آية منه – أمثلة تؤكد وضع الزَّمخشرى قواعد علم النحو فى خدمة تفسير المعنى وتوضيحه، وهى سمة أخذها عنه البيضاوى كما ذكرناه فى موضعه[3].

ب – تعليله للأحكام النحوية التى يوردها :

وهو أمر غالب على الزَّمخشرى؛ واضح عنده، وتستطيع أن تلمسه من خلال النماذج التالية:

1) حين يفسِّر قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [هود: 64] فإنه يقول: (آية) نصب على الحال، قد عمل فيها ما دل عليه اسم الإشارة من معنى الفعل، فإن قلت: فبم

(1) الكشاف 1/ 515.
(2) الكشاف 2/ 318.
(3) انظر: (توظيف النحو فى خدمة المعنى) عند البيضاوى؛ ص 91 من هذا الكتاب.

يتعلق (لكم)؟ قلت: بـ (آية) حالاً منها متقدمة، لأنها لو تأخرت لكانت صفة لها، فلمَّا تقدمت انتصبت على الحال»[1]، فإن (آية) نكرة، و(لكم) حال منها يجب تقدمها عليها، وعلة ذلك – كما ذكر الزَّمخشرى – أنها لو تأخرت عنها لصارت صفة لها[2]، فقد أتبع الحُكم علته، لتهدأ نفس القارئ ويقنع عقله.

2) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران: 45]، يقول الزَّمخشرى: «... (وجيهًا) حال من (كلمة)... وصحّ انتصاب الحال من النكرة لأنها موصوفة»[3]. فقد أتت الحال من النكرة، والعلة وصف النكرة، لأنه يقربها من المعرفة، فيجوز مجىء الحال منها[4].

3) وعند تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:4] يقول الزَّمخشرى: «... فإن قلت: لا يقال: جاءنى زيد هو فارس، بغير واو، فما بال قوله: (هم قائلون)؟ قلت: قدَّر بعض النحويين الواو محذوفة، ورده الزَّجَّاج، وقال: لو قلت: جاءنى زيد راجلاً أو هو فارس، أو: جاءنى زيد هو فارس، لم يحتج إلى واو، لأن الذِّكر قد عاد إلى الأول، والصحيح أنها إذا عُطفت على حال قبلها حُذفت الواو استثقالاً لاجتماع حرفى عطف، لأن واو الحال هى واو العطف استُعيرت للوصل، فقولك: جاءنى زيد راجلاً أو هو فارس، كلامٌ فصيح وارد على حده، وأما: جاءنى زيد هو فارس، فخبيث»[5]. فقد علَّل حذف الواو من جملة الحال فى الآية الكريمة باستثقال اجتماع حرفى عطف، إذ واو الحال هى

---

(1) الكشاف 2/ 279.

(2) كما فى قول طُرفة: (لمية موحشا طلل)؛ فإن (موحشا) حال من (طلل) ولو تأخر عنها وقلت: لمية طلل موحش – لكان صفة [انظر: التبصرة والتذكرة؛ للصيمرى 1/ 298 – 299، المفصَّل؛ للزَّمخشرى، ص63، وشرحه لابن يعيش 2/ 62، أوضح المسالك 2/ 309 – 310].

(3) الكشاف 1/ 430.

(4) كقولك: أتانى رجل فقير سائلاً [انظر: شرح الرضى على الكافية 1/ 204، أوضح المسالك 2/ 312، همع الهوامع 1/ 240، شرح الأشمونى 2/ 175].

(5) الكشاف 2/ 66 – 67.

فى الأصل واو عطف استُعيرت لوصل جملة الحال بصاحبها، ثم علَّل جواز نحو: جاءنى زيد راجلاً أو هو فارس، بأنها معطوفة على حال فحذف الواو فيها لا يلبِّس، لتقدم الحال عليها، وعطفها على تلك الحال يؤكد حاليتها؛ بخلاف نحو: جاءنى زيد هو فارس؛ إذ الجملة تحتمل الاستئناف، وهو الأقرب فيها، ولذا حكم على مثل ذلك بأنه كلام خبيث[1].

فالزَّمخشرى – كما رأيت – حريص على اتباع الحُكم النحوى بعلته حتى يكون مقبولاً عند قارئيه، أو هى سمة أخذها عنه البيضاوى كما أسلفنا[2].

جـ – الاستقصاء والإحاطة :

وهى ظاهرة أوضح ما تكون عند الزَّمخشرى فى (الكشاف)؛ ومن أمثلة ذلك عنده:

1) فى تفسيره قوله تعالى: ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: 1-2] يقول الزَّمخشرى: « (كتاب) خبر مبتدأ محذوف؛ أى هو كتاب، و(أُنزل إليك) صفة له... فإن قلت: بِمَ تعلق قوله (لتنذر)؟ قلت: بـ(أُنزل)، أى أُنزل إليك لإنذارك به، أو بالنهى[3]، لأنه إن لم يخفهم أنذرهم، فإن قلت: فما محل (ذكرى)؟ قلت: يحتمل الحركات الثلاث: النصب بإضمار فعلها؛ كأنه قيل: لتُنذر به وتذُكِّر تذكيرًا، لأن الذكرى اسم بمعنى التذكير... والرفع عطفًا على (كتاب)، أو بأنه خبر مبتدأ محذوف... والجر عطفًا على محل (أن تنذر)؛ أى للإنذار وللذكرى»[4]. فقد استقصى متعلق الجار والمجرور (لتنذر) على وجهين، واستقصى موضع (ذكرى) على أربعة أوجه: الرفع على وجهين، والنصب والجر كل على وجه[5].

---

(1) ذكر الفراء: أن علة حذف الواو أنهم استثقلوا نسقًا على نسق، ويجوز ذكرها [انظر: معانى القرآن؛ للفراء 1/ 372].. وقد خطَّأه الزَّجَّاج معللًا حذفها بالاكتفاء بالضمير، تقول: جاءنى زيد راكبًا أو هو ماشى، وكذا يجوز: جاءنى زيد هو فارس [انظر: قول الزَّجَاج فى تفسير القرطبى 7/ 160].

(2) انظر: سمة تعليل الأحكام النحوية عند البيضاوى؛ ص 102 من هذا الكتاب.

(3) يعنى فى قوله تعالى: (فلا يكن فى صدرك حرج منه).

(4) الكشاف 1/ 65 – 66.

(5) ومع ذلك فقد زاد عليه البيضاوى بأن (كتاب) قد يكون خبرًا لقوله (المص) على أنه اسم السورة أو القرآن، وأن الفاء (فلا يكن) يحتمل العطف والجواب [انظر: الأنوار 1/ 331].

2) وحين فسَّر قوله جَلَّ شأنه: ﴿۞ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ﴾ [الأنعام: 151] يقول الزَّمخشرى: «... (ما حرَّم) منصوب بفعل التلاوة؛ أى اتل الذى حرَّم ربكم، أو يحرم، بمعنى أقل؛ أى حرَّم ربكم، لأن التلاوة من القول و(أن) فى (ألا تشركوا) مفسرة، و(لا) للنهى، فإن قلت: هلَّا قلت: هى التى تنصب الفعل، وجعلت (ألا تشركوا) بدلاً من (ما حرَّم)؟ قلت: وجب أن يكون (لا تشركوا) و(لا تقربوا) و(لا تقتلوا) و(لا تتبعوا السُّبل) نواهى لانعطاف الأوامر عليها.. وهى (وبالوالدين إحسانًا)؛ لأن التقدير: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا، و(أوفوا) و(إذا قلتم فاعدلوا) و(وبعهد الله أوفوا)... فإن قلت: إذا جعلت (أن) مفسرة لفعل التلاوة، وهو معلق بـ (ما حرَّم ربكم) وجب أن يكون ما بعده منهيًّا عنه محرَّمًا كله؛ كالشرك وما بعده مما دخل عليه حرف النهى – فما تصنع بالأوامر؟ قلت: لَمَّا وردت هذه الأوامر مع النواهى، وتقدمهن جميعًا فعل التحريم، واشتركن جميعًا فى الدخول تحت حكمه؛ علم أن التحريم راجع إلى أضدادها؛ وهى الإساءة إلى الوالدين، وبخس الكيل والميزان، وترك العدل فى القول، ونكث عهد الله»[1]. فقد استقصى وأحاط بأطراف الآية الكريمة معنًى وإعرابًا[2].

3) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1-2] يقول الزَّمخشرى: «فإن قلت: أخبرنى عن تأليف (ذلك الكتاب) مع (الم)، قلت: إن جعلت (الم) اسمًا للسورة ففى التأليف وجوه: أن يكون (الم) مبتدأ، و(ذلك) مبتدأ ثانيًا، و(الكتاب) خبره. والجملة خبر المبتدأ الأول.. وأن يكون (الكتاب) صفة؛ ومعناه: هو ذلك الكتاب الموعود.. وأن يكون (الم) خبر مبتدأ محذوف؛ أى هذه (الم)، ويكون (ذلك) خبرًا ثانيًا، أو بدلاً: على أن (الكتاب) صفة.. وأن يكون (الم) جملة، (ذلك الكتاب) جملة أخرى، وإن جعلت (الم) بمنزلة الصوت، كان (ذلك) مبتدأ خبره (الكتاب)؛ أى ذلك الكتاب المنزَّل هو الكتاب الكامل، أو

---

(1) الكشاف 2/ 61.

(2) انظر: إعراب هذه الآية عند البيضاوى فى الأنوار 1/ 326 – 327، والعكبرى فى التبيان 1/ 547 – 548، والنحاس فى إعرابه للقرآن 2/ 106، والقرطبى فى تفسيره 7/ 130.

(الكتاب) صفة، والخبر ما بعده، وقدَّر المبتدأ محذوفًا؛ أى هو – يعنى المؤلَّف من هذه الحروف – ذلك الكتاب... ومحل (هُدى للمتقين) الرفع، لأنه خبر مبتدأ محذوف.. أو خبر مع (لا ريب فيه)، (ذلك)، أو مبتدأ إذا جعل الظرف المقدم خبرًا عنه، ويجوز أن ينصب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة أو الظرف»[1]. وأحسب أنه استوعب كافة الوجوه الممكنة فى إعراب الآية، ولم يدع مجالاً لمستزيد[2].

فسمة الاستقصاء والحرص على الإحاطة بكافة جوانب ما يتعرض له من وجوه النحو فى الآيات – هى سمة أصيلة عند الزَّمخشرى، وقد أخذها عنه البيضاوى كما أشرنا إليه فى موضعه[3].

د – الترجيح والاختيار بين الآراء النحوية :

تظهر هذه السمة عند الزَّمخشرى كثيرًا عند عرضه لكثير من الآراء النحوية والوجوه الإعرابية التى يوردها فى تفسيره؛ ومن أمثلة ذلك:

1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 137] يقول الزَّمخشرى: «وقرئ (زَيَّن) على البناء للفاعل الذى هو (شركاؤهم) ونصب (قتل أولادهم) و(زُيِّن) على البناء للمفعول الذى هو القتل، ورفع (شركاؤهم) بإضمار فعل دل عليه (زيّن)، كأنه قيل: لما قيل: زيّن لهم قتل أولادهم: من زينه؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم.. وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف؛ فشىء لو كان فى مكان الضرورات، وهو الشعر لكان سمجًا مردودًا، كما سمج وردَّ:

---

(1) الكشاف 1/ 111 – 120.

(2) انظر إعراب الآية عند البيضاوى فى الأنوار 1/ 16 – 17، والعكبرى فى التبيان 1/ 14 – 16، والفخر الرازى فى مفاتيح الغيب 1/ 384.

(3) انظر: ظاهرة استقصاء النحو عند البيضاوى؛ ص 161 من هذا الكتاب.

*** زج القلـوص أبى مـزادة * [1]**

فكيف به فى الكلام المنثور؟ فكيف به فى القرآن المعجز بحُسن نَظمه وجزالته، والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبة بالياء، ولو قرئ بجر الأولاد والشركاء، لكان الأولاد شركاءهم فى أموالهم، لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»[2]. فهو يختار قراءة غير ابن عامر التى حمل عليها حملة شديدة لقراءته التى فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وهو عند أكثر النحاة لا تقع إلَّا فى ضرورة الشِّعر وإن رضيه بعضهم[3].

2) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: 25] يقول الزَّمخشرى: «... (لا تُصيبنَّ) لا يخلو من أن يكون جوابًا للأمر، أو نهيًا بعد أمر، أو صفة لـ (فتنة)، فإذا كان جوابًا فالمعنى: إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة، ولكنها تعمّكم، وإذا كان نهيًا بعد أمر فكأنه قيل: واحذروا ذنبًا أو عقابًا، ثم قيل: لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم خاصة، وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول، كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولاً فيها: لا تصيبنَّ، ونظير قوله:

حتى إذا جَنَّ الظـلام واختلـــط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟[4]

---

(1) عجز بيت لا يُعرف قائله وصدره (فزججتها بمزجة)؛ وهو من شواهد: [الإنصاف 2/ 427، خزانة الأدب 2/ 251، كافية الرضى 1/ 270، الخصائص 1/ 406 وغيرها]، وزججتها: دفعتها بالزج؛ وهو حديده فى أسفل الرمح، والقلوص: الناقة الشابة، والشاهد فيه: الفصل بين المصدر (زج) والمضاف إليه (أبى مزادة) بمفعول المصدر.

(2) الكشاف 2/ 45.

(3) انظر: كافية الرضى 1/ 270، أوضح المسالك 3/ 179 – 180، همع الهوامع 2/ 52، شرح الأشمونى 3/ 275 – 276.

(4) هذا بيت من الرجز نُسب للعجاج بن رؤبة، وقيل لغيره، وهو من شواهد: [الإنصاف 1/ 115، أوضح المسالك 3/ 310، شرح التصريح؛ لخالد الأزهرى 2/ 112، شرح الأشمونى 3/ 64]، والشاهد فيه مجىء الجملة الطلبية صفة للنكرة؛ وهو على تقدير قول محذوف، والمذق: اللبن المخلوط بالماء، ويروى (بضيح) [انظر: اللسان – ضيح].

أى بمذق مقول فيه هذا القول.. ويعضد المعنى الأخير قراءة ابن مسعود: (لتصيبنَّ) على جواب القسم المحذوف»[1]. فهو يختار التوجيه الإعرابى بأن تكون (لا تصيبنَّ) صفة لـ (فتنة) على إرادة القول، ويأتى له بشاهد يدل على جوازه، وبقراءة تعضده[2].

3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 30] يقول الزَّمخشرى: «... (عُزير ابن الله) مبتدأ وخبر، كقوله (المسيح ابن الله)، و(عُزير) اسم أعجمى كـ(عازر، وعيزار، وعزرائيل)، ولعجمته وتعريفه امتنع صرفه، ومن نوَّن جعله عربيًّا.. وأما قول من قال: سقوط التنوين لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: (أحد الله) [3]، ولأن الابن وقع وصفًا، والخبر محذوف، وهو معبودنا فتمحُّل عن مندوحة»[4]. فهو ينكر قول من يرى أن حذف التنوين من (ابن) للساكنين وإعرابه صفة والخبر محذوف، ويصفه بالتمحُّل[5]. ومن هذه النماذج – وغيرها كثير فى (الكشاف) – نلمس أصالة هذه السمة عنده، ولذا فقد نقلها عنه البيضاوى واتَّسم بها ما أورده فى تفسيره من النحو كما أشرنا إليه من قبل[6].

هـ – حشد الأدلة على الحُكم النحوى :

وهو أمر يؤكده حرص الزَّمخشرى على تأكيد ما يذكره من الأحكام النحوية بجمع الأدلة المتعددة خلف تلك الأحكام؛ ويمكننا أن نلمس ذلك من النماذج التالية:

---

(1) الكشاف 2/ 152 – 153.

(2) انظر إعراب الآية فى: التبيان؛ للعكبرى 2/ 621، تفسير القرطبى 7/ 375، وانظر: تفسير البيضاوى 1/ 380.

(3) الإخلاص: 1-2.

(4) الكشاف 2/ 185.

(5) انظر إعراب الآية فى: إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/ 236 – 237، التبيان؛ للعكبرى 2/ 640، تفسير القرطبى 8/ 116، تفسير البيضاوى 1/ 402.

(6) انظر: الترجيح والاختيار عند البيضاوى؛ ص 126 من هذا الكتاب.

1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: 160] يقول الزَّمخشرى: «... وقرأ عبيد بن عمير (وإن يخذلكم)، مِنْ أخذله إذا جعله مخذولاً، وفيه ترغيبٌ فى الطاعة، وفيما يستحقون به النصر من الله تعالى والتأييد، وتحذير من المعصية، ولما يستحقون به النصر من الله تعالى والتأييد، وتحذير من المعصية، ولما يستوجبون به العقوبة بالخذلان»[1]. فهو يستدل على صحة المعنى الناشئ عن القراءة بضم الياء على جعل فعله رباعيًّا مبدوءًا بالهمزة للتعدية، وكلها أدلة من المعنى كما رأيت.

2) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: 7] يقول الزَّمخشرى: «وقرئ (فيكون) بالرفع؛ فإن قلت: ما وجه الرفع والنصب فى (فيكون)؟ قلت: النصب لأنه جواب (لولا) بمعنى هلَّا، وحُكمه حُكم الاستفهام، والرفع على أنه معطوف على (أُنزل)، ومحله الرفع، ألا تراك تقول: لولا ينزِّل، بالرفع، وقد عطف عليه (يلقى) و(يكون)[2] مرفوعين، ولا يجوز النصب فيهما، لأنهما فى حُكم الواقع بعد (لولا)، ولا يكون إلَّا مرفوعًا»[3]. فقد علل الرفع فى (فيكون) بعطفه على الفعل الواقع بعد (لولا) وهو (أُنزل)، واستدل على رفعه بأمرين: أنه لو وقع مضارعًا لرُفع، وبأنه قد عطف عليه فعلان مرفوعان وهما (يلقى) و(يكون)؛ وهما مرفوعان كذلك.

3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: 24] يقول الزَّمخشرى: «...(ألقيا) خطابٌ من الله تعالى للمَلَكين السابقين: السائق والشهيد... ويجوز أن يكون خطابًا للواحد على وجهين: أحدهما: قول المبرد: إن تثنية الفاعل نزلت منزلة تثنية الفعل، لاتحادهما، كأنه قيل: «ألق ألق» للتأكيد.. والثانى: أن العرب أكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان،

---

(1) الكشاف 1/ 475.

(2) وهما من قوله تعالى: ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان: 8].

(3) الكشاف 3/ 82 – 83.

فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليليَّ، وصاحبيَّ، وقفا، وأسعدا؛ حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين - عن الحَجَّاج أنه كان يقول: يا حرسى اضربا عنقه»[1].

فسمة حشد الأدلة على الحُكم النحوى لا تخفى عند الزَّمخشرى، وقد استلهمها منه البيضاوى كما أسلفنا فى موضعه[2].

و - الاستشهاد يُشعر المحدثين فى المعنى :

فقد استشهد الزَّمخشرى ببيت لأبى تمام؛ عندما تعرَّض لتفسير قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ﴾ [البقرة: 20] حيث يقول الزَّمخشرى: «... و(أظلم) يحتمل أن يكون غير متعد؛ وهو الظاهر، وأن يكون متعديًا منقولاً من ظلم الليل، وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب (أظلم) على ما لم يسم فاعله - وجاء فى شعر حبيب بن أوس:

هما أظلما حالى ثمت أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب [3]

وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره فى اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه ثبت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه»[4].

وقد نقل عنه البيضاوى ذلك متعللاً بما ذكره الزَّمخشرى هنا[5].

هذا ما اجتمعا عليه من السمات، وإن كان الحق يقتضينا أن نُشير إلى أن الزَّمخشرى يزيد على البيضاوى فى بعض الخصائص الأخرى وهى:

---

(1) الكشاف 4/ 7.

(2) انظر: تعديد الأدلة على الحكم النحوى عند البيضاوى؛ ص 144 من هذا الكتاب.

(3) سبق تخريج هذا البيت؛ ص68 من هذا الكتاب.

(4) الكشاف 1/ 220.

(5) انظر: أنوار التنزيل 1/ 34.

1) النزعة التعليمية :

وهى سمة تبرز بوضوح فى تفسير الزَّمخشرى؛ حيث يوجه كلامه إلى مخاطب يعلِّمه كقوله: (فإن قلت: كذا ... قلت: كذا وكذا)، وكقوله: (ألا تراك تقول: كذا وكذا)... وكافتراضه أسئلة تأتيه من المتعلمين على يديه وإعطاء الأجوبة الكافية الشافية لها، وهى نزعة مبثوثة فى معظم صفحات (الكشاف)، وهو ما لا نجده عند البيضاوى.

2) الإكثار من النحو :

وهى سمة لا ينكرها من اطَّلع على التفسيرين؛ فالزَّمخشرى كثير التعرض للمسائل النحوية، وهو كذلك يطيل الكلام فيها ويبسطه ويفرِّعه ويفصِّله، وهو ما لا تجده عند البيضاوى، ولعل عذره فى ذلك أنه وضع تفسيره مختصرًا، فلا ينبغى لنا أن نتوقع منه أن يتوسع فى النحو توسع الزَّمخشرى[1].

3) التوسُّع فى القراءات :

لا ريب أن الزَّمخشرى قد توسع فى إيراد القراءات، وأفاض القول فى تخريجها، وعنى بذكر أسماء القُرَّاء، وهو ما لاحظه كل من كتبوا عن (الكشاف) من الباحثين[2]، وهو ما لا نجده عند البيضاوى فى تفسيره الموجز[3].

4) التهجُّم على القُرَّاء :

سار الزَّمخشرى على نهج قدامى النحاة فى تخطئة القراء ونعت قراءاتهم بالغلط واللحن، وتميز الزَّمخشرى بحدة الهجوم على القُرَّاء وقسوة عباراته الناقدة لهم، اعتقادًا منه أن القراءة رأى وترجيح من القارئ لا رواية ونقل، فقد يصف قراءة بأنها (مرذولة) [4]، ويصف أخرى

---

(1) انظر: التفسير والمفسرون 1/ 298.

(2) انظر: النحو فى كتب التفسير 1/ 827.

(3) انظر: موقف البيضاوى من القراءات؛ ص 48 من هذا الكتاب.

(4) وهو ما قاله عن قراءة ابن محيصن (أطره) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: 126]، [وانظر: الكشاف 1/ 311].

بأنها (سمجة مردودة) [1] ، أو يصف إسقاط حرف لغير علة بأنه (إجحاف) [2] من القارئ، ونحو ذلك[3]. والبيضاوى وإن شاركه فى تخطئة القُرَّاء أحيانًا، إلا أنه لا يتهجم على القُرَّاء ولا يقسو فى نقده لهم تهجم الزَّمخشرى وقسوته[4].

(1) يعنى: قراءة ابن عامر برفع القتل ونصب الأولاد، وجر الشركاء على الفصل بين المتضايفين بمفعول المصدر المضاف فى قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام:137]، [انظر: الكشاف 2/ 54].

(2) وذلك فى قراءة إسكان الراء من (أرنا) فى قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة:128]، [انظر: الكشاف 1/ 311].

(3) انظر: النحو وكتب التفسير وما بعدها 1/ 727.

(4) انظر: موقف البيضاوى من القراءة؛ ص 57 من هذا الكتاب.

2 – الآراء النحوية والأوجه الإعرابية :

أكثر البيضاوى من الأخذ بما أورده الزَّمخشرى فى تفسيره من الآراء النحوية والأوجه الإعرابية، وهى كثيرة دفعت بعض من كتبوا عنهما يقررون: «أن البيضاوى فى الإعراب معتمد على (الكشاف) بتلخيصه منه، واتباعه للزَّمخشرى فيه واضح جدًّا»[1] .. والقول عن نقل البيضاوى عن (الكشاف): «والنقل عنه كثير كثرة غامرة فى تفسير البيضاوى»[2]. وما نجده فى تفسير البيضاوى ما يثبِّت هذا ويؤكِّده.

ولكن تبعية البيضاوى لأقوال الزَّمخشرى التى أوردها فى تفسيره (الكشاف) لم تكن مطلقة، فإن البيضاوى قد يختار غير قول الزَّمخشرى أو يحكيه بما يُشير إلى ضعفه، وقد يتوسع ويزيد عما يورده الزَّمخشرى، وهو ما نحاول إثباته ودعمه بنماذج مقارنة من كلا التفسيرين :

أ – أخذ البيضاوى عن الزَّمخشرى :

1) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [البقرة: 235] يقول الزَّمخشرى: (... ولا يجوز أن يكون استثناء منقطعًا من (سرًّا) لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلا التعريض ...» [3].. وفيها يقول البيضاوى: (... وقيل: إنه استثناء منقطع من (سرًّا) وهو ضعيف، لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلا التعريض وهو غير موعود»[4]. فما زاد البيضاوى عمَّا ذكره الزَّمخشرى شيئًا.

2) وفى تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: 30] يقول الزَّمخشرى: «...(يوم تجد) منصوب بـ (تود)، والضمير فى (بينه) لليوم؛ أى يوم القيامة حين تجد كل نفس

---

(1) النحو وكتب التفسير 2/ 875.
(2) المرجع السابق 2/ 877.
(3) الكشاف 1/ 373.
(4) الأنوار 1/ 126.

خيرها وشرها حاضرين تتمنَّى لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهوله أمدًا بعيدًا، ويجوز أن ينتصب (يوم تجد) بمضمر نحو ذكر، ويقع على (ما عملت) وحده، ويرتفع (ما عملت) على الابتداء، و(تود) خبره؛ أى والذى عملته من سوء تود هى لو تباعد ما بينها وبينه، ولا يصح أن تكون (ما) شرطية، لارتفاع (تود)، فإن قلت: فهل يصحّ أن تكون شرطية على قراءة عبدالله (ودت)؟ قلت: لا كلام فى صحته، ولكن الحمل على الابتداء والخبر أوقع فى المعنى، لأنه حكاية الكائن فى ذلك اليوم، وأثبت لموافقته قراءة العامة، ويجوز أن يعطف (وما عملت) على (ما عملت) ويكون (تود) حالاً»[1].

وفى تفسير الآية ذاتها يقول البيضاوى: «... (يوم) منصوب بـ (تود)؛ أى تتمنى كل نفس يوم تجد صحائف أعمالها، أو جزاء أعمالها من الخير والشر حاضرة ... لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهوله أمدًا بعيدًا، أو بمضمر نحو اذكر، و(تود) حال من الضمير فى (عملت)، أو خبر لـ(ما عملت من سوء) و(تجد) مقصور على (ما عملت من خير).. ولا تكون (ما) شرطية لارتفاع (تود)، وقرئ (ودت).. وعلى هذا يصحّ أن تكون (ما) شرطية، ولكن الحمل على الخبر أوقع معنًى؛ لأنه حكاية كائن، وأوفق للقراءة المشهورة»[2]. فتكاد لا تجد اختلافًا بين العبارتين فيما تضمنتاه من الأحكام النحوية ومردوداتها على المعنى، إلَّا أن تجد عبارة البيضاوى أوجز لتناسب تفسيره المختصر.

3) وفى تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: 25] يقول الزَّمخشرى: «وفى إعراب (أخى) وجوه: أن يكون منصوبًا عطفًا على (نفس)، أو على الضمير فى (إنى)، بمعنى: لا أملك إلا نفسى، وأخى لا يملك إلا نفسه... ومرفوعًا عطفًا على محل (إن) واسمها، كأنه قيل: أنا لا أملك إلَّا نفسى وهارون كذلك لا يملك إلَّا نفسه، أو على الضمير فى (لا أملك)، وجاز للفصل، ومجرورًا

(1) الكشاف 1/ 423.
(2) الأنوار 1/ 155.

عطفًا على الضمير فى (نفسى)؛ وهو ضعيف، لقُبح العطف على الضمير المجرور إلا بتكرير الجار»[1].

وفى تفسيرها يقول البيضاوى: «... ويحتمل نصبه عطفًا على (نفسى) أو على اسم (إن) ورفعه عطفًا على الضمير فى (لا أملك)، أو على محل (إن) واسمها وجره عند الكوفيين عطفًا على الضمير فى (نفسى) »[2] . فالآراء واحدة، والأوجه الإعرابية متطابقة بلا زيادة، أو نقصان.

4) وعند تفسير قوله جَلَّ وعلا: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 137] يقول الزَّمخشرى: «... وقرئ (زَيَّن) على البناء للفاعل وهو (شركاؤهم) ونصب (قتل أولادهم)، و(زُيِّن) على البناء للمفعول الذى هو القتل، ورفع (شركاؤهم) بإضمار فعل دل عليه (زين) كأنه قيل: لما قيل: زيّن لهم قتل أولادهم، قيل: من زينه؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم.. وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف؛ فشىء لو كان فى مكان الضرورات، وهو الشِّعر لكان سمجًا مردودًا، كما سمج ورُدَّ:

*** زج القلوص أبى مزادة *** [3]

فكيف به فى الكلام المنثور؟ فكيف به فى القرآن المعجز بحُسن نَظمه وجزالته» [4].

ويقول البيضاوى فى تفسير الآية نفسها: «... (شركاؤهم) من الجن أو من السدنة، وهو فاعل (زيَّن). وقرأ ابن عامر (زين) على البناء للمفعول الذى هو القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء بإضافة القتل إليه مفصولاً بينهما بمفعوله، وهو ضعيف فى العربية معدودًا من ضرورات الشعر كقوله:

---

(1) الكشاف 1/ 605.
(2) أنوار التنزيل 1/ 262.
(3) سبق توثيقه؛ ص 164 من هذا الكتاب.
(4) الكشاف 2/ 54.

فـزججتهـا بمـزجـــة زَجَّ القلوس أبى مزادة

وقرئ بالبناء للمفعـول وجـر (أولادهـم) ورفـع (شركـاؤهم) بإضـمار فعـل دل عليـه (زين)»[1]. فالمضمون واحد مع اختلاف العبارتين.

5) وفى تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعـراف: 4] يقول الزَّمخشرى: «... (هم قائلون) حال معطوف على (بَيَاتًا)، كأنه قيل: فجاءهم بأسنا بائتين أو قائلين، فإن قلت: هل يقدر حذف المضاف الذى هو الأصل قبل (قرية)، وقبـل الـضمير فى (أهلكناها)؟ قلت: إنما يقدر المضاف للحاجة، ولا حاجة، لأن القرية تُهلك كما يُهلـك أهلهـا، وإنما قدرناه قبل الضمير فى (فجاءها) لقوله (أو هم قائلون)... فإن قلت: لا يقال: جاءنى زيد هو فارس، بغير واو، فما بال قوله (هم قائلون)؟ قلت: فذر بعـض النحـويين الـواو محذوفـة، ورده الزَّجَّاج وقال: لو قلت: جاءنى زيد راجلاً أو هو فارس، أو جـاءنى زيـد هـو فـارس؛ لم يحتج فيه إلى واو، لأن الذكر قد عاد إلى الأول، والصحيح: أنهـا إذا عطفـت عـلى حـال قبلهـا حُذفت الواو اسـتثقالاً لاجـتماع حـرفى عطـف، لأن واو الحـال هـى واو العطـف اسـتُعيرت للوصل... فقولك: جاءنى زيد راجلاً أو هو فارس، كلام فصيح وارد على حده، وأما جـاءنى زيد هو فارس ... فخبيث» [2].

ويقول البيضاوى فى تفسيرها: «... (بَيَاتًا) مصدر وقـع موقـع الحـال، (أو هـم قـائلون) عطف عليه ... وإنما حُذفت واو الحال اسـتثقالاً لاجـتماع حـرفى العطـف، فإنهـا واو عطـف استُعيرت للوصل، لا اكتفاء بالضمير فإنه غير فصيح» [3].

---

(1) الأنوار 1/ 322 – 323.

(2) الكشاف 2/ 67.

(3) الأنوار 1/ 331 – 332]. وأحسبُ أن إيجاز البيضاوى هنا أفهم القارئ غير المقصود؛ وهو أن الاكتفاء بالضمير رابطًا لجملة الحال غير فصيح، إذ يجوز أن يكتفى بالضمير كقوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة:36]، [انظر: أوضح المسالك 2/ 350، التصريح 1/ 391].

6) وعند تفسير قوله جَلَّ وعلا: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: 61] يقول الزَّمخشرى: «... (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) القراءة بالنصب والرفع والوجه النصب على نفى الجنس، والرفع على الابتداء، ليكون كلا ما برأسه، وفى العطف على محل (من مثقال ذرة)، أو على لفظ (مثقال ذرة) فتحًا فى موضع الجر لامتناع الصرف إشكال، لأن قولك: لا يعزب عنه شىء إلا فى كتاب – مشكل»[1].

وفى تفسيرها يقول البيضاوى: «... (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا فى كتاب مبين) كلام مقرر لما قبله، و(لا) نافية، و(أصغر) اسمها، و(فى كتاب مبين) خبرها... وقرأ حمزة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر، ومن عطف على لفظ (مثقال ذرة) جعل الفتح بدل الكسر لامتناع الصرف، أو على محله مع الجار جعل الاستثناء منقطعًا»[2]. فلم يزد البيضاوى سوى ذكر أسماء القُرَّاء.

7) وفى تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿خَالِدِينَ فِيهِ ۖ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا﴾ [طه: 101] يقول الزَّمخشرى: «... (ساء) فى حُكم بئس، والضمير الذى فيه يجب أن يكون مبهمًا يفسره (حملا)، والمخصوص بالذم محذوف، لدلالة الوزر السابق عليه، تقديره: ساء حِملا وزرهم ... فإن قلت: اللام فى (لهم) ما هى؟ وَبِمَ تتعلق؟ قلت: هى للبيان كما فى ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: 23]، فإن قلت: ما أنكرت أن يكون فى (ساء) ضمير الوزر، قلت: لا يصح أن يكون فى (ساء) وحُكمه حُكم (بئس) ضمير شىء بعينه غير مبهم، فإن قلت: فلا يكن (ساء) الذى حُكمه حُكم بئس وليكن (ساء) الذى منه قوله تعالى: ﴿سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الملك: 27] بمعنى: أهمَّ وأحزن؛ قلت: كفاك صادًّا عنه أن يؤول كلام الله إلى قولك: وأحزن الوزر لهم يوم القيامة حِملاً، وذلك بعد أن تُخرج عن عهدة اللام وعهدة هذا المنصوب»[3].

---

(1) الكشاف 2/ 243.
(2) الأنوار 1/ 440.
(3) الكشاف 2/ 552.

وفى تفسير الآية ذاتها يقول البيضاوى: «... (وساء لهم يوم القيامة حِملاً) أى بئس لهم، ففيه ضمير مبهم يفسره (حِملا)... والمخصوص بالذم محذوف؛ أى ساء حِملا وزرهم، واللام فى (لهم) للبيان كما فى (هيت لك)، لو جُعلت (ساء) بمعنى أحزن، والضمير الذى فيه للوزر أشكل أمر اللام ونصب (حِملا)، ولم يفد مزيد معنى» [1].

وما عرضته هنا ليس إلَّا قليلاً من كثير يضيق المقام عن عرضه مفصلاً، وإن شئت الاستزادة فارجع كذلك – على سبيل المثال – إلى تفسيرهما فى قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: 187][2]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: 105][3]، وقوله جَلَّ شأنه: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ [يوسف:3][4]، وقوله جَلَّ وعلا: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء:1][5]، وقوله عَزَّ مَنْ قائل: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان:67][6]، وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ:22][7]، وقوله جَلَّ شأنه: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر:3][8]، وقوله عَزَّ وعلا: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات:17][9]،

---

(1) الأنوار 2/ 57.
(2) انظر: الكشاف 2/ 134، الأنوار 1/ 369.
(3) انظر: الكشاف 2/ 293، الأنوار 1/ 470.
(4) انظر: الكشاف 2/ 300، الأنوار 1/ 475.
(5) انظر: الكشاف 2/ 561، الأنوار 2/ 64.
(6) انظر: الكشاف 3/ 100، الأنوار 2/ 147.
(7) انظر: الكشاف 3/ 287، الأنوار 2/ 260.
(8) انظر: الكشاف 3/ 414، الأنوار 2/ 334.
(9) انظر: الكشاف 4/ 15 – 16، الأنوار 2/ 428.

وقوله سبحانه: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ [البروج:4][1]، وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ۝٥ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس:5-8][2]. وغير ذلك[3].

ب – زيادة البيضاوى على الزَّمخشرى :

على الرغم مما اتسم به تفسير البيضاوى من الإيجاز، وأنه – كما يقول المؤرخون – مختصر من الكشاف للزَّمخشرى، وقد عرضنا كثيرًا مما أخذه البيضاوى عن الزَّمخشرى من النحو والإعراب، إلَّا أننا نجد فيما أورده البيضاوى من المسائل النحوية ما يزيد على ما ذكره الزَّمخشرى فى (الكشاف)، وأحسبُ أن السر فى ذلك هو حب البيضاوى للنحو وحرصه على إيراد المزيد من الأوجه الإعرابية لِمَا يتأتى به من الكشف عن وجوه دقيقة من المعانى – وهاك بعض النماذج مما زاده البيضاوى على ما فى الكشاف :

1) فى تفسير قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَالطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سبأ: 10] يقول الزَّمخشرى: «... (يا جبال) إمَّا أن يكون بدلاً من (فضلا)، وإمَّا من (آتينا) بتقدير قولنا: يا جبال، أو قلنا: يا جبال ... وقرئ (والطير) رفعًا ونصبًا، عطفًا على لفظ الجبال ومحلها، وجوَّزوا أن ينتصب مفعولاً معه، وأن يعطف على (فضلا) بمعنى: وسخرنا له الطير...»[4].

وفيها يقول البيضاوى: «... (يا جبال أوِّبى معه) وهو بدل من (فضلا) أو من (آتينا) بإضمار: قولنا، أو قلنا، و(والطير) عطف على محل الجبال، ويؤيده القراءة بالرفع عطفًا على لفظها تشبيهًا للحركة البنائية العارضة بالحركة الإعرابية، أو على (فضلا)، أو مفعولاً معه

---

(1) انظر: الكشاف 4/ 237، الأنوار 2/ 584.

(2) انظر: الكشاف 4/ 258، الأنوار 2/ 599.

(3) انظر ما ذكره الدكتور إبراهيم عبد الله رقيدة من نقول البيضاوى عن الزَّمخشرى فى كتابه «النحول وكتب التفسير» 2/ 876 – 877.

(4) الكشاف 3/ 281.

لـ(أوِّبى) وعلى هذا يجوز أن يكون الرفع بالعطف على ضميره» [1]. فقد زاد البيضاوى تعليل عطف (والطير) بالرفع على لفظ (يا جبال) وهو مشابهة الحركة البنائية العارضة للنداء بالحركة الإعرابية فى جواز زوال كل منهما، وزاد عليه وجهًا إعرابيًّا خامسًا فى (والطير)، وهو أن يكون معطوفًا بالرفع على الضمير المستتر فى (أوِّبى) كأنه قيل: يا جبال أوِّبى معه أنت والطير، وهو وجه يحتمله المعنى.

2) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: 89-91] يقول الزَّمخشرى: «فى (أن دعوا) ثلاثة أوجه: أن يكون مجرورًا بدلاً من الهاء فى (منه) ... ومنصوبًا بتقدير سقوط اللام وإفضاء الفعل؛ أى هدًّا لأن دعوا، علل الخرور بالهدّ، والهد بدعاء الولد للرحمن... ومرفوعًا بأنه فاعل (هدًّا)؛ أى هدّها دعاء الولد للرحمن» [2].

وفى تفسيرها يقول البيضاوى: «... (أن دعوا للرحمن ولدا) يحتمل النصب على العلة لـ(تكاد)، أو لـ(هدّا)، على حذف اللام وإفضاء الفعل إليه، والجر بإضمار اللام، أو بالإبدال من الهاء فى (منه)، والرفع على أنه خبر محذوف تقديره: الموجب لذلك أن دعوا، أو فاعل (هدًّا)، أى هدّها دعاء الولد للرحمن» [3]. فعلى حين اقتصر الزَّمخشرى فى إعراب المصدر المؤول (أن دعوا) على ثلاثة أوجه إعرابية، فإن البيضاوى قد أضاف إليها ثلاثة أوجه أخرى؛ وهى النصب على أنه مفعول له للفعل (تكاد)، والجر بإضمار لام قبل المصدر؛ أى لدعاء الولد للرحمن، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف قدَّره: الموجب لذلك دعاء الولد للرحمن.

3) وفى تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس:57-58] يقول الزَّمخشرى: «... (سلام) بدل من (ما يدعون)، كأنه قال: لهم سلام ...

(1) الأنوار 2/ 257.
(2) الكشاف 2/ 526.
(3) الأنوار 2/ 40 - 41.

و(قولا) مصدر مؤكد لقوله تعالى: ﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ۝٥٧ سَلَٰمٌ﴾ أى عدة (من رب رحيم)، والأوجه أن ينتصب على الاختصاص» [1].

ويقول فيها البيضاوى: «... و(ما) موصولة أو موصوفة مرتفعة بالابتداء و(لهم) خبرها، وقوله (سلام) بدل أو صفة أخرى، ويجوز أن يكون خبرها، أو خبر محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر؛ أى ولهم سلام... وقرئ بالنصب على المصدر، أو الحال؛ أى لهم مرادهم خالصًا، (قولا من رب رحيم) أى يقول الله، أو يُقال لهم قولاً كائنًا من جهته... ويحتمل نصبه على الاختصاص»[2].

وزيادات البيضاوى هنا متعددة؛ فعلى حين اكتفى الزَّمخشرى بإعراب (سلام) بدلاً من (ما يدعون)، فإن البيضاوى يذكر فى إعرابه خمسة أوجه البدلية التى ذكرها الزَّمخشرى، وأن تكون صفة، أو خبر (ما)، أو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ حُذف خبره، وذكر قراءة نصب (سلام) وأجاز فيها أن تكون منصوبة على المصدرية أو على الحالية، ولم يجعل النصب على الاختصاص أوجه – كما عبَّر الزَّمخشرى – بل جعله محتملاً.

4) وفى تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 73] يقول الزَّمخشرى: «... وقرئ (فأفوز) بالرفع عطفًا على (كنت معهم) لينتظم الكون معهم، والفوز معنى التمنى فيكونا متمنيين جميعًا، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، بمعنى: فأنا أفوز فى ذلك الوقت» [3].

ويقول البيضاوى فى تفسيرها: «... (كأن لم تكن بينكم وبينه مودة) اعتراضٌ بين الفعل ومفعوله (يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزًا عظيمًا) ... أو حال من الضمير فى (ليقولن)، أو داخل فى المقول؛ أى يقول المبطئ لمن يبطئه من المنافقين وضعفة المسلمين تضريبًا وحسدًا: كأن لم يكن بينكم وبين محمد ﷺ مودة حيث لم يستعن بكم فتفوزوا بما فاز؛ يا ليتنى كنت معهم،

(1) الكشاف 2/ 327.
(2) الأنوار 2/ 285.
(3) الكشاف 1/ 542.

وقيل: إنه متصل بالجملة الأولى، وهو ضعيف، إذ لا يفصل أبعاض الجملة بما لا يتعلق بها لفظًا ومعنًى، و(كأن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وهو محذوف... وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم ورويس عن يعقوب (تكن) بالتاء، لتأنيث لفظ المودة، والمنادى فى (يا ليتنى) محذوف؛ أى يا قوم، وقيل: (يا) أُطلق للتنبيه على الاتساع، (فأفوز) نصب على جواب التمنى، وقرئ بالرفع على تقدير: فأنا أفوز فى ذلك الوقت، أو العطف على (كنت)» [1].

وقد رأينا أن جملة (كأن لم تكن بينكم وبينه مودة) معترضة عند الزَّمخشرى، ولكنها عند البيضاوى تحتمل وجهين آخرين: أن تكون حالاً من (ليقولن)، أو داخلة فى المقول... ثم يذكر قولاً رابعًا، ثم يضعِّفه ذاكرًا علة إضعافه له، ثم يزيد على الزَّمخشرى بذكر قراءة النصب فى (فأفوز) ويخرجها، ثم يذكر قراءة التاء فى (تكن) ويخرجها، ثم يذكر وجهين إعرابيين فى (يا ليتنى)، وهو ما لم يذكره الزَّمخشرى.

5) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 165] يقول الزَّمخشرى: «... (رسلاً مبشرين ومنذرين) الأوجه أن ينتصب على المدح، ويجوز انتصابه على التكرير» [2].

وفيها يقول البيضاوى: «... (رسلاً مبشرين ومنذرين) نصب على المدح أو بإضمار أرسلنا، أو على الحال، ويكون (رسلا) موطئًا لِمَا بعده كقولك: مررت بزيد رجلاً صالحًا» [3]. فقد زاد على الزَّمخشرى وجهين ليس بينهما التكرير.

6) وفى تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ۗ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 257] يكتفى الزَّمخشرى بشرح معنى الآية دون أن يذكر شيئًا من النحو فيها على الإطلاق[4]،

(1) الأنوار 1/ 224.
(2) الكشاف 1/ 582.
(3) الأنوار 1/ 249.
(4) الكشاف 1/ 387.

بينما يقول فيها البيضاوى عن جملة (يخرجهم من الظلمات إلى النور): «... والجملة خبر بعد خبر، أو حال من المستكن فى الخبر، أو من الموصول، أو منهما، أو استئناف مبين، أو مقرر للولاية» [1]. فقد ذكر البيضاوى فى الجملة السابقة ستة أوجه إعرابية مختلفة، لم يذكر الزَّمخشرى شيئًا منها.

7) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: 30] وهنا لم يذكر الزَّمخشرى شيئًا من النحو ولا من غيره[2]... على حين يقول البيضاوى: «أكَّد بتأكيدين مبالغة فى التعميم ومنع التخصيص... وقيل: أكَّد بالكل للإحاطة، وبأجمع للدلالة على أنهم سجدوا مجتمعين، وفيه نظر؛ إذ لو كان الأمر كذلك كان الثانى حالاً لا تأكيدًا» [3]. فقد ذكر أن إعراب (كل) و(جميع) توكيد، ثم أورد قول من يرى أن الأول جاء لإفادة معنى الإحاطة والثانى للدلالة على سجودهم مجتمعين، ورد ذلك بأنه لو كان كما قالوا لكان الأول توكيدًا والثانى كان يجب نصبه على الحال، والزَّمخشرى تخطّى هذه الآية تمامًا دون أن يفسرها البتة.

8) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: 145] اكتفى الزَّمخشرى بأن يقول: «... (ولئن اتَّبعت أهواءهم) أى أقوالهم التى هى أهواء وبدع بعد الذى جاءك من العلم؛ أى من الدين المعلوم صحته» [4]. على حين يقول البيضاوى: «... وأكَّد تهديده، وبالغ فيه من سبعة أوجه: أحدها: الإتيان باللام الموطئة للقسم.. ثانيها: القسم المضمر.. ثالثها: حرف التحقيق الذى هو (إن).. رابعها: تركيبه من جملة فعلية وجملة اسمية.. خامسها: الإتيان باللام فى الخبر.. سادسها: جعله من الظالمين؛ ولم يقل إنك ظالم، لأن فى الاندراج معهم إيهامًا بحصول أنواع الظلم.. وسابعها: التقييد بمجىء العلم تعظيمًا للحق المعلوم، وتحريضًا على اقتفائه، وتحذيرًا عن متابعة الهوى، واستفظاعًا

(1) الأنوار 1/ 135.
(2) الكشاف 2/ 390.
(3) الأنوار 1/ 529.
(4) الكشاف 1/ 308.

لصدور الذنب عن الأنبياء» [1]. فالبيضاوى قد استطاع أن يوظف القواعد النحوية فى ستة من هذه الأوجه السبعة السابقة توظيفًا بلاغيًّا لتحقيق المعنى المراد؛ وهو تهديد النبى صلوات الله وسلامه عليه من اتِّباع أهواء أهل الكتاب ، والمسألة - وإن كانت بلاغية فى هدفها - إلا أن أدواتها نحوية فى معظمها، وقد أغفلها الزَّمخشرى تمامًا - كما رأينا - ولم يتعرض لها مطلقًا.

9) عند تفسير قوله عَزَّ وعلا: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: 38] يقول الزَّمخشرى: «قرئ (سيئة) و(سيئه) على إضافة سىء إلى ضمير (كل) و(سيئًا) فى بعض المصاحف، وفى قراءة أبى بكر الصِّدِّيق رضى الله عنه: (كان شأنه)، فإن قلت: كيف قيل (سيئة) مع قوله (مكروهًا)؟ قلت: السيئة فى حُكم الأسماء بمنزلة الذنب والإثم زال عنه حُكم الصفات، فلا اعتبار بتأنيثه، ولا فرق بين من قرأ (سيئة) و(سيئًا)، ألا ترى أنك تقول: الزنى سيئة، كما تقول: السرقة سيئة، فلا تفرق بين إسنادها إلى مذكَّر ومؤنَّث» [2].

وفى تفسيرها يقول البيضاوى: «وقرأ الحجازيان والبصريان (سيئه) على أنها خبر كان والاسم ضمير (كل)، وذلك إشارة إلى ما نهى عنه خاصة، وعلى هذا قوله (عند ربك مكروها) بدل من (سيئه) أو صفة لها محمولة على المعنى، فإنه بمعنى (سيئًا)، وقد قرئ به ويجوز أن ينتصب (مكروها) على الحال من المستكن فى (كان)، أو الظرف على أنه صفة (سيئة)» [3]. فقد صبَّ الزَّمخشرى اهتمامه فى الآية على ذكر القراءات الواردة فى (سيئه) وجواز التذكير والتأنيث فى قراءة (سيئه)، بينما وجَّه البيضاوى اهتمامه إلى إعراب (مكروها)؛ فذكر لها أربعة أوجه لم يرد لها ذكر فى (الكشاف).

10) عند تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال:59] يقول الزَّمخشرى: «... وقرئ (أنهم) بالفتح بمعنى لأنهم، كل واحدة من المكسورة والمفتوحة

(1) الأنوار 1/ 93.
(2) الكشاف 2/ 449 - 450.
(3) الأنوار 1/ 571.

تعليل، إلا أن المكسورة على طريقة الاستئناف، والمفتوحة تعليل صريح ... وقيل: وقع الفعل على (أنهم لا يعجزون)، على أن (لا) صلة، و(سبقوا) فى محل الحال بمعنى سابقين؛ أى مفلتين هاربين» [1].

وفى تفسيرها يقول البيضاوى: « (ولا تحسبن) خطاب للنبى ﷺ ، وقوله (الذين كفروا سبقوا) مفعولاه... وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بالياء على أن الفاعل ضمير أحد، أو (من خلفهم) [2]، أو (الذين كفروا)، والمفعول الأول أنفسهم فحُذف للتكرار، أو على تقدير: إن سبقوا، وهو ضعيف، لأن (أن) المصدرية كالموصولة، فلا تُحذف، أو على إيقاع الفعل على (أنهم لا يعجزون) بالفتح على قراءة ابن عامر، وأن (لا) صلة، و(سبقوا) حال بمعنى سابقين؛ أى مفلتين، والأظهر أنه تعليل للنهى، أى ولا تحسبنهم سبقوا فأُفلتوا، لأنهم لا يفوتون الله، أو لا يجدون طالبهم عاجزًا عن إدراكهم، وكذا إن كُسرت (إن) إلا أنه تعليل على سبيل الاستئناف» [3]. فعلى حين اقتصر الزَّمخشرى على القول بأن (إن) مكسورة أو مفتوحة مع معموليها تعليل للنهى فى أول الآية، مع جواز كون المصدر مع فتح (أن) معمولاً للفعل (يحسبن) فتكون (لا) صلة، و(سبقوا) حالاً... فإن البيضاوى قد تناول ما فى الآية من المسائل النحوية على وجه التفصيل؛ فقد خرَّج قراءة التاء فى (تحسبن) على أن المخاطب فيها النبى ﷺ، وأن مفعوليه (الذين كفروا سبقوا)، ثم ذكر قراءة الياء فيها، وخرَّجها على أن الفاعل فيها إما (أحد)، وإما (من خلفهم)، أو (الذين كفروا)، والمفعول الأول أنفسهم، وأنه حُذف منعًا للتكرار، ثم يضعف القول بأن أصله: أن سبقوا، على حذف (أن)، لأن الحرف المصدرى كالموصول، فلا يجوز حذفه، ثم يختم هذه الأوجه بجواز إيقاع الفعل (يحسبن) على (أنهم لا يعجزون) بقراءة فتح (أن)، و(لا) صلة، و(سبقوا) حال؛ أى سابقين، أى مفلتين.

---

(1) الكشاف 2/ 165.

(2) من قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [الأنفال:57].

(3) الأنوار 1/ 389.

وإنما أكثرتُ من عرض هذه النماذج وأطلت النقل فيها حتى لا يعلق بالأذهان شُبهة اقتفاء البيضاوى أثر الزَّمخشرى فى النحو، وأنه فى تفسيره ناقلٌ عنه فحسب، يقول بما قال، ويتوقف عندما ذكره حين يطَّلعون على ما ذكره بعض مؤرخينا وعلمائنا من أن البيضاوى قد أخذ ما فى تفسيره من الإعراب عن الزَّمخشرى وأنه لم يتوسع فيه توسعه[1]. ولعلنا رأينا هنا أن البيضاوى قد زاد على ما فى (الكشاف) من الأقوال النحوية والأوجه الإعرابية ما يدفع تلك الشبهة، ولا سيما فى تلك الآيات التى لم يذكر فيها الزَّمخشرى شيئًا من النحو على الإطلاق، ولعلنا بذلك نكون قد أنصفنا الرجل، وأثبتنا استقلاله عن الزَّمخشرى فى كثيرٍ من المواضع التى عرضناها، ويقتضينا تمام الإنصاف للإمام البيضاوى إلى أن نشير إلى مواضع أخرى زاد فيها على ما ذكره الزَّمخشرى فى (الكشاف)؛ كما فى تفسير قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:1، 2] [2]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة:23] [3]، وقوله جَلَّ شأنه: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:24] [4]، وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: 6، 7] [5]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَمَثُوبَةٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ خَيۡرٞۖ لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:103] [6]، وقوله تعالى: ﴿۞ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [الأنعام:151] [7]، وقوله عَزَّ مَنْ قائل: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ﴾ [لقمان:16] [8]، وغير ذلك كثير.

---

(1) انظر: كشف الظنون 1/ 186، التفسير والمفسرون 1/ 298، النحو وكتب التفسير 2/ 875.
(2) انظر: الكشاف 1/ 111، الأنوار 1/ 16 – 17.
(3) انظر: الكشاف 1/ 241 – 243، الأنوار 1/ 38 – 39.
(4) انظر: الكشاف 1/ 246 – 250، الأنوار 1/ 40.
(5) انظر: الكشاف 1/ 69 – 73، الأنوار 1/ 11.
(6) انظر: الكشاف 1/ 302، الأنوار 1/ 79.
(7) انظر: الكشاف 2/ 61، الأنوار 1/ 326.
(8) انظر: الكشاف 3/ 233، الأنوار 2/ 228 – 229.

جـ - مخالفة البيضاوى بعض أقوال الزَّمخشرى النحوية :

لم يقتصر استقلال البيضاوى العقلى فى مجال النحو عن الزَّمخشرى على أن يزيد على أقواله النحوية والأوجه الإعرابية الواردة فى (الكشاف) فحسب، بل إنه قد يخالفه ويرى غير رأيه، ومن أمثلة ذلك:

1) فى تفسير قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة:185] يذكر الزَّمخشرى قراءة النصب فى (شهر رمضان)، ويوجهها على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: صوموا، أو على أنه بدل من (أيامًا معدودات)، أو على أنه مفعول به لقوله تعالى: (وأن تصوموا)[1] فى الآية السابقة[2]. فيوافقه البيضاوى فى الوجهين الأولين ثم يذكر الثالث واصفًا إياه بأنه فيه ضعف[3].

وربما أجاز الزَّمخشرى هذا الوجه استنادًا إلى ما ذكره الفراء[4]، بينما ردَّه أبو جعفر النحاس لدخوله حينئذ فى الصلة، وَلِمَا فيه من الفصل بين الصلة والموصول[5]، وبرده كذلك الفخر الرازى موضحًا أن فيه فصلاً بين المبتدأ والخبر - وهما كالشىء الواحد - بكلام كثير، إذ التقدير فيه: وأن تصوموا شهر رمضان الذى أُنزل فيه القرآن خيرٌ لكم[6]. ولعل هذا كان وراء قول البيضاوى بضعف هذا الوجه[7].

2) وفى تفسير قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران:97] يذكر الزَّمخشرى أن (مقام إبراهيم) عطف بيان لقوله (آيات بينات)[8]. فيُجيز فيها البيضاوى أن يكون

---

(1) من قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 184].

(2) انظر: الكشاف 1/ 336.

(3) انظر: الأنوار 1/ 105.

(4) انظر: معانى القرآن؛ للفراء 1/ 112.

(5) انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 287.

(6) انظر: مفاتيح الغيب 3/ 75.

(7) انظر: تفسير القرطبى 2/ 298.

(8) انظر: الكشاف 1/ 447.

مبتدأ خبره محذوف؛ أى منها مقام إبراهيم، أو أن يكون بدلاً من (آيات بينات)، أو أن يكون بدل بعض من كل من (آيات بينات) ثم يقول: «وقيل: عطف بيان، على أن المراد بالآيات آثار القَدَم فى الصخرة الصماء، وغوصها فيها إلى الكعبين... ويؤيده أنه قرئ (آية بينة) على التوحيد» [1]. فقد أضعف قول الزَّمخشرى من وجهين: أنه ذكر رأيه فى آخر كلامه، وبوصفه له بلفظة (قيل).

وأكثر المعربين على أن (مقام) مبتدأ وخبره محذوف تقديره: منها مقام إبراهيم[2].. وذكر بعضهم جواز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، على تقدير: هى مقام إبراهيم[3].. وأجاز أبو جعفر النحاس ما نقله عن المبرد من أن (مقام) بدل من (آيات بينات)[4].. أما إعرابه عطف بيان من (آيات بينات) فقد نُسب هذا القول فى كتب النحاة إلى الكوفيين وبعض المتأخرين كالفارسى وابن جنى والزَّمخشرى وابن عصفور وابن مالك وولده[5]، وهو مخالف لإجماع عامة النحاة على ضرورة التطابق بين عطف البيان ومتبوعه، فهو مخالف فى الآية من ثلاثة أوجه؛ أولها: أن (مقام إبراهيم) معرفة بالإضافة بينما (آيات بينات) نكرة وإن وُصفت.. وثانيها: أن (مقام إبراهيم) مذكَّر بينما الآيات مؤنثة... وثالثها: أن (مقام إبراهيم) مفرد مع أن (آيات) جمع[6]. ولعل هذا ما دفع البيضاوى إلى الإشارة إلى قراءة (آية مبينة) ليخفف من حدة مخالفته للزَّمخشرى من أحد الوجوه، ولكن يبقى وجهان لا يجد لهما ردًّا، وهو ما دفعه إلى الإشارة إلى ضعف هذا القول.

3) وفى تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا﴾ [المائدة: 2] يقول الزمخشرى ما نصه:

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 171.

(2) انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 395، التبيان؛ للعكبرى 1/ 281، مفاتيح الغيب؛ للفخر الرازى 4/ 354 - 355.

(3) ذكره أبو جعفر النحاس 1/ 395، وهو ما فى تفسير القرطبى 4/ 148.

(4) انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 396، تفسير القرطبى 1/ 148.

(5) انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك؛ للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - بهامش أوضح المسالك؛ لابن هشام 3/ 348.

(6) انظر: أوضح المسالك 3/ 348، شرح التصريح 2/ 131 – 132، همع الهوامع 1/ 121.

«...(ولا آمِّين) ولا تحلوا قومًا قاصدين المسجد الحرام؛ أى لا تتعرضوا لقوم هذه صفتهم تعظيمًا لهم، واستنكارًا أن يتعرض لمثلهم» [1] . يعنى أن قوله تعالى: (يبتغون فضلاً من ربهم ورضوانا) صفة لقوله (آمِّين).. فيقول البيضاوى: «... (يبتغون فضلاً من ربهم ورضوانا) أن يُثيبهم ويرضى عنهم، والجملة فى موضع الحال من المستكن فى (آمين)، وليست صفة له، لأنه عامل، والمختار أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل» [2].

والصحيح أن تُعرب الجملة هنا حالاً من ضمير (آمِّين) [3]، ولا تكون صفة لها عند عامة البصريين والجمهور، لأن (آمِّين) اسم فاعل عامل فى (البيت الحرام)، واسم الفاعل الموصوف لا يُعمل إلاَّ عند الكوفيين، وأجاز بعض البصريين إعماله قبل مجىء صفته، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها[4]. وممن أجازه الزَّمخشرى كما سبق، وهو ما خالفه فيه البيضاوى.

4) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: 2] فإن الزَّمخشرى يأبى إعراب (أن اعبدوا) بدلاً من (ما أمرتنى به) محتجًّا بأن البدل هو الذى يقوم مقام المبدل منه، ولا يقال: ما قلت لهم إلَّا عبادته[5].. فينكر البيضاوى قول الزَّمخشرى، ويُجيز إعراب (أن اعبدوا) بدلاً من (ما أمرتنى) معللاً قوله هذا: بأنه ليس من شرط البدل جواز طرح المبدل منه مطلقًا[6]. والصحيح ما ذهب إليه البيضاوى.

ويقول المبرد: «وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس فى الكلام، إنما أُبدلت للتبيين... وإن كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: زيد مررت به أبى عبد الله، لأنك لو لم تعتد بالهاء

---

(1) الكشاف 1/ 591.

(2) أنوار التنزيل 1/ 254.

(3) انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 4، التبيان؛ للعكبرى 1/ 416، ونقل القرطبى عن ابن عطية أن الجملة استئناف (انظر: تفسير القرطبى 6/ 47).

(4) هو: أبو البقاء العكبرى؛ فى التبيان 1/ 416، وانظر: شرح الأشونى 2/ 294 - 295.

(5) انظر: الكشاف 1/ 656 - 657.

(6) انظر: أنوار التنزيل 1/ 290.

فقلت: زيد مررت بأبى عبد الله، كان خلفًا، لأنك جعلت زيد ابتداء، ولم ترد إليه شيئًا، فالمبدل منه مثبت فى الكلام» [1].. ثم يقول: «والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معًا، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما، إلَّا فى بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس فى الكلام» [2].

وعلى ذلك فإن تقدير الزَّمخشرى: ما قلت لهم إلَّا عبادته، بإسقاط المبدل منه غير صحيح، لأن البدل هنا ليس للغلط، وإنما التقدير الصحيح: ما قلت لهم إلا الذى أمرتنى به، وهو عبادة الله ربى وربكم، أو أعْنى عبادة الله ربى وربكم. وهو عندى الأقرب إلى الصواب.

5) وفى تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُّمُونِى يُوسُفَ﴾ [يوسف: 80]، فقد ذكر الزَّمخشرى أن (ما) يجوز أن تكون مزيدة، وأن تكون مصدرية فى موضع النصب عطفًا على مفعول (تعلموا)، أو فى موضع الرفع بالابتداء وخبرها الظرف (من قبل)، أو أن تكون موصولة ومحلها الرفع والنصب على الوجهين السابقين[3]. وقد وافقه البيضاوى فيما ذكره من الأوجه عدا قوله بأن (ما) مصدرية فى محل الرفع على الابتداء وأن خبرها قوله (من قبل). وقد علل رفضه لهذا الوجه بأن (قبل) مقطوعة عن الإضافة، وقطعها عن الإضافة يجعلها ناقصة فلا يجوز أن تقع خبرًا ولا صلة[4].

والقرطبى يوافق الزَّمخشرى؛ حيث يرى أن (ما) فى محل الرفع بالابتداء، وأن خبرها ما تعلق به الظرف (من قبل) والتقدير عنده: وتفريطكم فى يوسف واقع من قبل[5]. بينما يذكر العكبرى ما

---

(1) المقتضب؛ للمبرد 4/ 399.
(2) المرجع السابق 4/ 400.
(3) انظر: الكشاف 2/ 337.
(4) انظر: الأنوار 1/ 492.
(5) انظر: تفسير القرطبى 9/ 247.

ذكره البيضاوى من بعده، وهو إنكار خبرية (من قبل) لقطعه عن الإضافة فيكون ناقصًا[1]، والأقرب إلى الصواب – عندى – هو ما ذكره أبو حيَّان: أن الأحسن كون (ما) زائدة[2].

وأحسبُ أننا ومن خلال تتبعنا للنماذج السابقة، نستطيع أن نتبين أن للبيضاوى شيئًا من الاستقلال فى البحث النحوى عن الزَّمخشرى جعله يخالفه ويختار غير أقواله، فإذا أضفنا إلى ذلك ما ذكرناه قبلاً من زيادات البيضاوى فى النحو على ما جاء فى (الكشاف) تأكَّد لنا أنه لم يكن مقتفيًا أثر الزَّمخشرى فى كل أقواله، وإنما هو يأخذ منه فى أكثر الأحيان، ويزيد عليه أحيانًا، ويخالفه بعض الأحيان.

(1) انظر: التبيان؛ للعكبرى 2/ 742.
(2) انظر: البحر المحيط؛ لأبى حيَّان 5/ 336.

ب – أبو البقاء العكبرى[1]:

لم أجد من الباحثين المعاصرين من أشار إلى وجود علاقة تأثير وتأثر بين البيضاوى وأبى البقاء العكبري، ولم يكن من خطتى فى هذا الكتاب أن أتعرض لذِكر أبى البقاء إلا بوصفه واحدًا من المهتمين بإعراب القرآن فى كتابيه (إملاء ما مَنَّ به الرحمن)، (التبيان فى إعراب القرآن) وإن تطابقا، إلَّا أننى لاحظت – من خلال قراءتى لكتابيه السابقين – تشابهًا بينه وبين البيضاوى، ليس فى بعض الآراء والأوجه الإعرابية فحسب، وكذلك فى العبارات التى صاغها العكبرى بها، ولما كان العكبرى سابقًا على البيضاوى – فقد تُوفِّى سنة 616هـ، بينما تُوفِّى البيضاوى سنة 685هـ – فقد أيقنتُ أن البيضاوى قد اطَّلع على أحد الكتابين، وأخذ ما اقتنع به منه دون الإشارة إلى مصدره، وهذا دأبه الذى أشرت إليه فى موضعه[2].

وأحسب أن السبيل الوحيد لإثبات تأثر البيضاوى بأبى البقاء العكبرى فى آرائه النحوية هو عرض تلك المواضع التى أخذها عنه البيضاوى كاملة وبنصها الذى وردت به عند كليهما، وهذه المواضع هى:

1) عند التعرض لإعراب قوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 165] يقول العكبرى: «... و(على الله) حال من (حُجة)، والتقدير: للناس حُجة كائنة على الله، ويجوز أن يكون الخبر (على الله) و(للناس) حال، ولا يجوز أن يتعلق (على الله) بـ(حُجة) لأنها مصدر»[3].

---

(1) هو: أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين، وُلِدَ ببغداد، تلقى النحو عن ابن الخشاب وغيره، وهو كوفىّ النزعة، من مصنفاته: شرح الإيضاح لأبى على الفارسى، وشرح اللمع لابن جنى، وشرح المفصَّل للزمخشرى، والتبيين فى مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين وغيرها.. توفى ببغداد سنة 616هـ [انظر فى ترجمته: إنباه الرواة 2/ 116، والوفيات 1/ 266، وشذرات الذهب 5/ 67].

(2) انظر: مصادر البيضاوى النحوية؛ ص 27 من هذا الكتاب.

(3) التبيان فى إعراب القرآن؛ للعكبرى 1/ 410.

وفى إعرابها يقول البيضاوى: «... و (حُجة) اسم كان، وخبره (للناس)، أو (على الله)، والآخر حال، ولا يجوز تعلقه بـ(حُجة) لأنه مصدرًا» [1]. فقد أخذ عنه إعرابه كاملاً، والحُكم النحوى بعدم جواز تعلق (على الله) بـ(حجة)؛ ونقل تعليله لذلك الحكم[2].

2) وفى إعراب قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗا ﴾ [المائدة: 2] يقول العكبرى: «... (يبتغون) فى موضع الحال من الضمير فى (آمّين) ولا يجوز أن يكون صفة لـ(آمّين)، لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل فى الاختيار» [3].

ويقول البيضاوى فى إعراب الآية ذاتها: «... والجملة فى موضع الحال من المستكن فى (آمّين)، وليست صفة له، لأنه عامل، والمختار أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل» [4]. فقد نقل عنه البيضاوى الحُكم بأن جملة (يبتغون) حال، ونفى حكمًا آخر بأن تكون صفة، وعلل بما ذكره العكبرى مع اختلاف طفيف؛ وهو أن العكبرى يجيز إعماله فى ضرورة الشعر، والبيضاوى يرى أن المختار عدم إعماله مطلقًا... ولعلَّ مردّ ذلك اختلاف المدرستين، فالبيضاوى ينزع إلى آراء البصريين، والعكبرى كوفّى النزعة[5].

3) وفى إعراب قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: 80] يقول العكبرى فى أحد أوجه إعراب (ما) على أنها مصدرية: «رفع بالابتداء و(من قبل) خبره، أى وتفريطكم فى يوسف من قبل، وهذا ضعيف، لأن (قبل) إذا وقعت خبرًا أو صلة لا تُقطع عن الإضافة لئلا تبقى ناقصة» [6].

---

(1) أنوار التنزيل 1/ 149.
(2) انظر: فى إعراب الآية: الكشاف 1/ 582، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 506، 507.
(3) التبيان 1/ 416.
(4) الأنوار 1/ 254.
(5) انظر: إعراب الآية فى إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 4، تفسير القرطبى 6/ 47.
(6) التبيان؛ للعكبرى 2/ 742.

ويقول البيضاوى فى إعرابها: «... و(ما) مزيدة، ويجوز أن تكون مصدرية فى موضع النصب، أو الرفع بالابتداء، والخبر (من قبل)، وفيه نظر، لأن (قبل) إذا كان خبرًا أو صلة لا يقطع عن الإضافة حتى لا ينقص» [1]. فقد نقل عن العكبرى الحُكم والعلة معًا مع تغيير فى العبارة فقط[2].

4) وفى إعراب قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: 73] يقول العكبرى: «... (وإقام الصلاة) الأصل فيه إقامة، وهى عوض من حذف إحدى الألفين، وجعل المضاف إليه بدلاً من الهاء»[3].

وفى إعرابها يقول البيضاوى: « ... (وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) وحُذفت تاء الإقامة المعوضة عن إحدى الألفين لقيام المضاف إليه مقامها» [4]. فمضمون العبارتين واحد، ولا فرق بينهما إلَّا فى الصياغة فقط[5].

5) وعند إعراب قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الروم:57] يقول العكبرى: «... (لا ينفع) بالتاء على اللفظ، وبالياء على معنى العذر، أو لأنه فصل بينهما، أو لأنه غير حقيقى» [6].

وفيها يقول البيضاوى: «وقرأ الكوفيون بالياء، لأن المعذرة بمعنى العذر، أو لأن تأنيثها غير حقيقى، وقد فصل بينهما» [7]. فقد ساق البيضاوى التعليلات الثلاثة التى ذكرها العكبرى لقراءة الياء فى (ينفع) دون زيادة أو نقص مع فارق فى العبارة يكاد لا يُلحظ[8].

---

(1) أنوار التنزيل 1/ 492.
(2) انظر: إعراب الآية فى: الكشاف 2/ 337، البحر المحيط؛ لأبى حيَّان 5/ 336، تفسير القرطبى 9/ 247.
(3) التبيان 2/ 922.
(4) أنوار التنزيل 2/ 75.
(5) انظر: شرح الشافية؛ للرضى 1/ 165، أوضح المسالك؛ لابن هشام 4/ 403.
(6) التبيان 2/ 1042.
(7) أنوار التنزيل 2/ 224 – 225.
(8) انظر: أوضح المسالك؛ لابن هشام 2/ 112 – 116، التصريح 1/ 279 – 280.

ثانيًا - تأثير البيضاوى نحويًّا على لاحقيه :

ليس أدل على مكانة تفسير البيضاوى على لاحقيه، وتأثيره فيهم مما أثبته حاجى خليفة فى (كشف الظنون) من أن ما صنف عليه من الحواشى والتعليقات والمختصرات يربو على خمسين مصنفًا[1].

وبدهى أن ذلك التأثير قد يكون أشد وضوحًا عند بعض أولئك اللاحقين للبيضاوى دون بعضهم الآخر، وبالبحث والاطلاع والتقصى لم يكن عسيرًا أن أجد واحدًا من هؤلاء اللاحقين من المفسرين وقد اقتفى آثار البيضاوى، وأكثر الأخذ عنه، فى النحو وغيره، وأعلن ذلك فى مقدمة تفسيره بلا مواربة أو خفاء، فضلاً عما ذكره المؤرخون والعلماء عن اعتماده فى تفسيره على (أنوار التنزيل) للبيضاوى، و(الكشاف) للزَّمخشرى، ذلك المفسِّر هو أبو السعود محمد بن محمد العمادى؛ المتوفَّى سنة 951هـ، وصاحب تفسير (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) [2].

بين أبى السعود والبيضاوى والزَّمخشرى :

يتحدَّث أبو السعود فى مقدمة تفسيره عن نفسه، وما انتابه من المشاغل عن تأليف كتابه هذا فى غفلةٍ من الزمان واختلاس أوقات الفراغ اختلاسًا؛ ثم يذكر كتب التفسير قبله، وما بذله المفسرون فيها من جهود لبيان معانى القرآن الكريم ومقاصده، وإظهار إعجازه، ثم

---

(1) انظر: كشف الظنون 1/ 188 - 194.

(2) هو: أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادى الحنفى، وُلِدَ سنة 839هـ بقرية قرب القسطنطينية، تتلمذ على يد والده وعلى جملة العلماء، فاستفاد منهم علمًا جمًّا، ثم طارت سمعته، تولى التدريس بكثير من المدارس التركية، وقُلِّد القضاء بعدة أقاليم من الدولة العثمانية، ثم تولى أمر الفتوى بعد ذلك سنة 952هـ؛ وظل يفتى نحوًا من ثلاثين سنة، وأهم مؤلفاته تفسيره: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم.. وتُوفِّى بالقسطنطينية سنة 982هـ [انظر فى ترجمته: هامش وفيات الأعيان 2/ 282 - 305)، وانظر: التفسير والمفسرون 1/ 345].

يقول: «ولا سيما (الكشاف) و(أنوار التنزيل) المتفردان بالشأن الجليل، والنعت الجميل، فإن كلاً منهما قد أحرز قصب السبق أى إحراز، كأنه مرآة لاجتلاء وجه الإعجاز صحائفهما مزايا المزايا الحِسان، وسطورهما عقود الجمان، وقلائد العقبان، ولقد كان فى سوابق الدهور والأعوام، أو أن اشتغالى بمطالعتهما وممارستهما، وزمان انتصابى لمفاوضتهما وممارستهما يدور فى خلدى على استمرار آناء الليل وأطراف النهار، أن أُنظم دور فوائدهما فى سمط دقيق، وأرتِّب غرر فرائدهما على ترتيب أنيق، وأُضيف إليهما ما ألفيته فى تضاعيف الكتب الفاخرة من جواهر الحقائق، وصادفته فى أصداف العيالم الزاخرة من زواهر الدقائق ...» [1].

فأبو السعود يعتمد فى تفسيره على (الكشاف) و(أنوار التنزيل)، وما فيه من إعراب دليل واضح على ذلك، وهو إلى البيضاوى وأسلوبه أقرب؛ إذ إن منهجه وتكوينه العلمى وثقافته، وما تولاه من وظائف تجعله منه قريب الشبه، شديد الصلة به، فهو يعتمد فى العربية على النقل والاختصار؛ كالبيضاوى الذى نقلها من (الكشاف)، فهما يرجعان إلى أصلٍ واحد، أو أن عمل أبى السعود جمع بين الأصل والفرع، ولكنه لا يلتزم فى الغالب عبارة المنقول عنه، وتجد فيه من الأقوال والتحليل ما لا نجده فيهما[2].

مما أخذه أبو السعود عن البيضاوى :

ليس غريبًا - بعد ما ذكرناه آنفًا - أن نجد أبا السعود يأخذ عن تفسير البيضاوى كثيرًا من الآراء النحوية والأوجه الإعرابية، حتى ما كان منها ضعيفًا يُنكره النحاة - ومن أمثلة ذلك:

1) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة: 38]

يقول البيضاوى: «... (والسارق والسارقة) جملتان عند سيبويه؛ إذ التقدير: فيما يُتلى عليكم السارق والسارقة، أى حُكمهما، وجملة عند المبرد، والفاء للسببية، دخل الخبر لتضمنهما معنى الشرط ؛ إذ المعنى : والذى سرق والتى سرقت ، وقرئ بالنصب ، وهو المختار فى أمثاله ، لأن

(1) مقدمة تفسير أبى السعود 1/ 4.
(2) انظر: النحو وكتب التفسير 2/ 987.

الإنشاء لا يقع خبرًا إلا بإضمار وتأويل» [1].

وفيها يقول أبو السعود: «... وهو مبتدأ، خبره عند سيبويه محذوف، تقديره: وفيما يتلى عليكم، أو فيما فرض عليكم السارق والسارقة؛ أى حكمهما، وعند المبرد قوله تعالى: (فاقطعوا أيديهما) والفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط؛ إذ المعنى: والذى سرق والتى سرقت، وقرئ بالنصب وفضَّلها سيبويه على قراءة الرفع، لأن الإنشاء لا يقع خبرًا إلَّا بتأويل وإضمار» [2]. فلم يزد أبو السعود عمَّا ذكره البيضاوى إلا اختلاف العبارة [3].

2) وفى تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ۖ قُلِ اللَّهُ ۖ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: 19] يقول البيضاوى: «... (قل الله) أى الله أكبر شهادة، ثم ابتدأ (شهيدٌ بينى وبينكم)؛ أى هو شهيد بينى وبينكم، ويجوز أن يكون (الله شهيد) هو الجواب، لأنه سبحانه وتعالى إذا كان الشهيد كان أكبر شىء شهادة» [4].

وفى تفسيرها يقول أبو السعود: «... فـ(أى) مبتدأ، و(أكبر) خبره، و(شهادة) نصب على التمييز، (شهيد) خبر مبتدأ محذوف؛ أى هو شهيدٌ (بينى وبينكم)، ويجوز أن يكون (الله شهيدٌ بينى وبينكم) هو الجواب؛ لأنه إذا كان هو الشهيد بينه وبينهم، كان أكبر شىء شهادة شهيدًا له ﷺ» [5]. فلا زيادة من أبى السعود على ما ذكره البيضاوى ولا نقص، بل تكاد تكون العبارات واحدة [6].

3) وعند تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: 59] يقول البيضاوى: «... (ولا يحسبن) خطاب للنبى ﷺ، وقوله: (الذين كفروا سبقوا)

---

(1) أنوار التنزيل 1/ 265.
(2) إرشاد العقل السليم 3/ 34.
(3) انظر: سيبويه 1/ 143، 144، والمقتضب (الهامش) 3/ 225.
(4) أنوار التنزيل 1/ 296.
(5) إرشاد العقل السليم 3/ 148.
(6) انظر: إعراب الآية فى: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 59، التبيان؛ للعكبرى 1/ 486.

مفعولاه... وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بالياء، على أن الفاعل ضمير أحد، أو (من خلفهم)[1]، أو (الذين كفروا) والمفعول الأول أنفسهم فحُذف للتكرار، أو على تقدير: أن سبقوا؛ وهو ضعيف، لأن (أن) المصدرية كالموصولة، فلا تُحذف، على إيقاع الفعل على (إنهم لا يعجزون) بالفتح على قراءة ابن عامر، وأن (لا) صلة، و(سبقوا) حال، بمعنى سابقين؛ أى مفلتَين، والأظهر أنه تعليل للنهى؛ أى لا تحسبنهم سبقوا فأُفْلَتوا، لأنهم لا يفوتون الله، أو لا يجدون طالبهم عاجزًا عن إدراكهم، وكذا إن كُسرت (إن)، إلا أنه تعليل على سبيل الاستئناف» [2].

ويقول أبو السعود فى تفسير الآية ذاتها: «... (ولا يحسبن الذين كفروا) أى أنفسهم، فحُذف للتكرار، وقوله تعالى: (سبقوا) أى فاتوا وأُفْلَتوا من أن يُظفر بهم، مفعولٌ ثان لـ(يحسبن)، والمراد إقناطهم من الخلاص، وقيل: الفعل مسند إلى أحد، أو (من خلفهم)، والمفعول الأول الموصول المتناول لهم أيضًا، وقيل: هو الفاعل، و(أن) محذوفة من (سبقوا)، وهى مع ما فى حيزها سادة مسد المفعولين، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، ويعضده قراءة من قرأ: (أنهم سبقوا)، وقوله تعالى: (إنهم لا يعجزون) أى لا يفوتون، ولا يجدون طالبهم عاجزًا عن إدراكهم – تعليلٌ للنهى – على طريقة الاستئناف، وقرئ بفتح الهمزة على حذف لام التعليل، وقيل: الفعل واقع عليه، و(لا) زائدة، و(سبقوا) حال بمعنى سابقين مفلتَين هاربين» [3]. فقد وافق البيضاوى فى مختلف الأوجه الإعرابية عدا قبوله بأن تُحذف (أن) المصدرية من (سبقوا)، بل يؤيد ذلك بذكر قراءة (سبقوا)[4].

4) وفى تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُّمُونِى يُوسُفَ﴾ [يوسف: 80] يقول البيضاوى: «...و(ما)

(1) من قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأنفال: 57].
(2) أنوار التنزيل 1/ 389.
(3) الإرشاد 4/ 31 – 32.
(4) انظر: إعراب الآية فى: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 192، تفسير القرطبى 8/ 37.

مزيدة ويجوز أن تكون مصدرية فى موضع النصب عطفًا على مفعول (تعلموا)، ولا بأس بالفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف، أو على اسم (أن)، وخبره (فى يوسف) أو (من قبل)، أو الرفع بالابتداء، والخبر (من قبل)، وفيه نظر، لأن (قبل) إذا كان خبرًا أو صلة لا يقطع عن الإضافة حتى لا ينقص، وأن تكون موصولة؛ أى ما فرطتموه بمعنى قدمتموه فى حقه من الجناية، ومحله ما تقدَّم» [1].

وفيها يقول أبو السعود: «... و(ما) مزيدة أو مصدرية، ومحل المصدر النصب عطفًا على مفعول (تعلموا)... ولا ضير فى الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف... وقد جوز النصب عطفًا على اسم (أن)، والخبر (فى يوسف) أو (من قبل)، على أن الظرف المقطوع عن الإضافة لا يقع خبرًا ولا صفة ولا صلة ولا حالاً عند البعض... وقبل: محله الرفع على الابتداء، والخبر (من قبل)، وفيه ما فيه، وقيل: (ما) موصولة أو موصوفة، ومحلها النصب عطفًا على مفعول (تعلموا)؛ أى ما فرطتموه بمعنى ما قدمتموه فى حقه من الخيانة، وأما العطف على اسم (أن) والرفع على الابتداء فقد عُرفت حاله» [2]. فهو يتابع البيضاوى دون خلاف يُذكر [3].

5) وعن تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: 27] يقول البيضاوى: «... عطف على قوله: (للذين أحسنوا الحسنى) [4]، على مذهب من يجوز: فى الدار زيد والحجرة عمرو، أو (الذين) مبتدأ، والخبر (جزاء سيئة بمثلها)، على تقدير: وجزاء الذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها؛ أى أن نجازى سيئة بسيئة مثلها لا يُزاد عليها» [5].

---

(1) الأنوار 1/ 492.

(2) الإرشاد 4/ 300.

(3) انظر: إعراب الآية فى: التبيان؛ للعكبرى 2/ 742.

(4) وهى من قوله تعالى: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [يونس: 26].

(5) الأنوار 1/ 433.

وفى تفسيرها يقول أبو السعود: «أى الشرك والمعاصى، وهو مبتدأ بتقدير المضاف، خبره قوله تعالى: (جزاء سيئة بمثلها)، أو جزاء الذين كسبوا السيئات أن نجازى سيئة واحدة بسيئة مثلها لا يُزاد عليها ... أو الموصول معطوف على الموصول الأول، كأنه قيل: وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، كقولك: فى الدار زيد والحجرة عمرو» [1]. فلا زيادة ولا نقصان إلا التقديم والتأخير فى الأوجه الإعرابية[2].

اتّباعه البيضاوى فى بعض الآراء الضعيفة :

لقد بلغ إعجاب أبى السعود بالبيضاوى حدًّا كبيرًا جعله يُتابعه فى بعض الآراء والأوجه الإعرابية التى يُنكرها النحاة - ومن ذلك:

1) فى تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 217] يرى البيضاوى جواز أن يكون قوله تعالى: (والمسجد الحرام) معطوفًا على (صَدّ) بتقدير مضاف، على تقدير: وصد المسجد الحرام[3].

وفيها يقول أبو السعود: «... وقيل: هو معطوف على (صد) بتقدير مضاف؛ أى صد المسجد الحرام» [4]. وقد عرفنا قبل أنه من الأقوال الضعيفة التى لم يقل بها غير البيضاوى، وتابعه فيها أبو السعود وغيره[5].

2) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6] أجاز البيضاوى فى قراءة الجر فى (أرجلكم) أن تكون مجرورة على الجوار لقوله (برءوسكم) حيث يقول:

---

(1) الإرشاد 4/ 138 - 139.
(2) انظر: إعراب الآية فى: تفسير القرطبى 8/ 308، التبيان؛ للعكبرى 2/ 672.
(3) انظر: الأنوار 1/ 117.
(4) الإرشاد 1/ 217.
(5) سبق تحقيق إعراب الآية؛ ص 148 من هذا الكتاب.

«...(وأرجلكم إلى الكعبين) نصبه نافع وابن عامر وحفص والكسائى ويعقوب عطفًا على (وجوهكم)، ويؤيده السُّنَّة الشائعة، وعمل الصحابة، وقول أكثر الأئمة، والتحديد، إذ المسح لم يحد وجرّه الباقون على الجوار، ونظيره كثير فى القرآن والشعر؛ كقوله تعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾[1]، و﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: 22] بالجرِّ فى قراءة حمزة والكسائى، وقولهم: (جُحر ضبٍّ خرّبٍ) وللنحاة باب فى ذلك» [2].

ويقول أبو السعود: «... وقرئ بالجرِّ على الجوار، ونظيره فى القرآن كثير؛ كقوله تعالى: (عذاب يوم أليم)، ونظائره وللنحاة فى ذلك باب مفرد» [3].

وجمهور المفسرين ومعربى القرآن وعامة النحاة يُنكرون القول بالجر على الجوار، وخرجوا قراءة الجر فى (أرجلكم) على غيرها؛ فيرى ابن خالويه أن القرآن قد جاء بمسح الأرجل، ثم عادت السُّنَّة إلى الغُسل، وأن العرب تسمِّى الغُسل مسحًا، وأن منه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: 33]، أى يغسل أيديها وأرجلها من الغبار، أما القول بأنها مجرورة على الجوار فغلط، لا يجوز إلا لضرورة شاعر أو مَثَل جرى على ألسنة العرب؛ كقولهم (هذا جُحر ضبٍّ خرّبٍ) ولا يجوز فى القرآن الكريم[4].. ويقول أبو جعفر النحاس: «لا يجوز أن يعرب شىء على الجوار فى كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا فى شىء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإن وقع فى شىء شاذ» [5].. ويقول أبو حيَّان فى تفسير الآية السابقة: «...ومن أوجب الغُسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جدًّا، ولم يرد فى النعت حيث لا يلبس، على خلاف فيه قد تقرر فى علم العربية» [6].. وقد نقل القرطبى

---

(1) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود: 26].
(2) الأنوار 1/ 257.
(3) الإرشاد 3/ 11.
(4) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها؛ لابن خالويه 1/ 143 – 144.
(5) إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 307.
(6) البحر المحيط 3/ 437.

إنكار النحاة الجر على الجوار وعدم جواز القياس عليه، ونسب هذا القول إلى الأخفش وأبى عبيدة[1].

والقائلون بجواز الخفض على الجوار قلة من النحاة؛ منهم ابن جنى، وأبو البقاء العكبرى، فقد عقد ابن جنى بابًا فى كتابه (الخصائص) سمَّاه (باب فى الجوار)؛ ذكر فيه أن الجوار فى كلام العرب يأتى على ضربين: تجاور الألفاظ، وتجاور الأحوال... وأن تجاور الألفاظ يأتى متصلاً، ومنفصلا، ثم ذكر أمثلة لكلا النوعين؛ وفيه يقول: «... وأما الجوار فى المنفصل فنحو ما ذهبت الكافة إليه فى قولهم: (هذا جُحرُ ضبٍّ خرّبٍ) »[2].

وأما العكبرى فقد تعرَّض لإعراب الآية المذكورة على قراءة النصب، ثم على قراءة الجر بوجهين: إما أن (أرجلكم) مجرور بحرف جر محذوف؛ أى افعلوا بأرجلكم غُسلا، أو أنه معطوف على الرءوس فى الإعراب... والحكم مختلف؛ فالروءس ممسوحة، والأرجل مغسولة، وهو ما يسمى بالإعراب على الجوار، وأنه ليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرته، ثم ذكر شواهد من القرآن والشعر، ثم ختم الكلام فى هذا الوجه بقوله: «ويؤيد ما ذكرناه أن الجر فى الآية قد أُجيز غيره؛ وهو الرفع، والنصب، والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين على أن حُكم الرجلين المسح.. وكذلك الجر يجب أن يكون كالنصب والرفع فى الحُكم دون الإعراب»[3].

والذى أراه أن الخفض على الجوار حكاية مسموع من العرب شعرًا، أو أمثالاً جارية يُحفظ ولا يُقاس عليه فى الكلام الفصيح كسائر ما ورد عنهم مما لا يجرى على قواعد علم النحو، أما أن يخرج عليه قراءة سبعية فلا يجوز، وخير منه أن نبحث لها عن التأويل المناسب للمعنى أو للحُكم الشرعى الثابت قولاً أو عملاً كما فى الآية الكريمة.

---

(1) انظر: تفسير القرطبى 6/ 96.

(2) الخصائص 3/ 220، وانظر باب فى الحوار فى المرجع نفسه 3/ 218 - 221.

(3) التبيان فى إعراب القرآن 1/ 424، وانظر بقية أوجه إعراب الآية 1/ 422 - 424.

وأحسب أنَّ البيضاوى قد نقل هذا القول عن العكبرى ثم جاء أبو السعود ليتابع فيه البيضاوى كما تابعه فى غيره.

ويقتضينا الإنصاف أن نذكر لأبى السعود بعضًا مما زاد فيه على البيضاوى وإن كان قليلاً كما وقع منه فى إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: 96] [1]، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: 185][2] ، وهو ما يُتيح لنا القول: بأن متابعة أبى السعود للبيضاوى لم تكن على إطلاقها، وإنما كان له بعض الاستقلال العقلى عنه.

اتِّباعه منهج البيضاوى فى القراءات :

من يتتبع مسلك أبى السعود فى القراءات فى تفسيره، يجد أنه متأثر فيه بما سار عليه البيضاوى فى الأنوار؛ فكلاهما لا يُكثر من ذكر القراءات كثرة الزَّمخشرى وغيره فيها، وكلاهما يروى القراءات السبعية والشاذة، وكلاهما لا يتورع عن منازعة القُرَّاء ووصف قراءاتهم بالخطأ أو باللحن أو بالضعف، وكلاهما لا يتهجهم على القُرَّاء بعبارات النقد القاسية التى سار عليها الزَّمخشرى مثلاً – ونعرض هنا بعض النماذج التى تكشف عن نهج أبى السعود فى القراءات ومتابعته للبيضاوى فيه :

1) فى قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة: 100] يقول أبو السعود: «وقرئ بسكون الواو، على أن تقدير النظم الكريم: وما يكفُر بها إلا الذين فسقوا ونقضوا عهودهم مرارًا كثيرة، وقرئ (عوهدوا) و(عهدوا) »[3]. فقد أورد قراءة (عوهدوا) مع مخالفتها لرسم المصحف، ولكنه اتَّبع فيها البيضاوى الذى أوردها نقلاً عن الزَّمخشرى[4].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 76 – 77، الإرشاد 1/ 132 – 133.
(2) انظر: الأنوار 1/ 369، الإرشاد 3/ 299.
(3) الإرشاد 1/ 135.
(4) الأنوار 1/ 78.

2) وفى قوله تعالى: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126] يقول أبو السعود: «وقرئ بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة، و(أطرّه)، بإدغام الضاد فى الطاء وهى لغة مرذولة، فإن حروف (ضم شفره) يُدغم فيها ما جاورها بلا عكس» [1]. وتكاد عبارته أن تكون عبارة البيضاوى الذى يصف القراءة بالضعف دون الرذالة[2].

3) وفى قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: 284] فإنه يذكر قراءة جزم (يغفر) ثم يصف قراءة إدغام الراء فى لام (لمن) بقوله: (وإدغام الراء فى اللام لحن) [3] وفيها يقول البيضاوى: «وإدغام الراء فى اللام لحن، إذ الراء لا تُدغم إلَّا فى مثلها» [4].

ولعلَّ هذا الاتِّباع الواضح من أبى السعود للبيضاوى – ومن قبله الزَّمخشرى – هو ما جعل الدكتور إبراهيم رفيدة يقول فى كتابه (النحو وكتب التفسير) ما نصه: «وعلى أى حال فإن موقف أبى السعود ومنهجه فى القراءات ليس مما يلفت النظر؛ إذ هو فيها غير مستقل»[5].

ومع ذلك يقرر الدكتور رفيدة: «ولعله – كما قيل – لم يحظ تفسير آخر – بعد الكشاف وأنوار التنزيل – بما حظى به تفسير أبى السعود» [6].

---

(1) الإرشاد 1/ 159.
(2) الأنوار 1/ 86.
(3) الإرشاد 3/ 127.
(4) انظر: أنوار التنزيل 1/ 146.
(5) النحو وكتب التفسير 2/ 992 – 993.
(6) المرجع السابق 2/ 986.

مآخذ نحوية على تفسير البيضاوى

على الرغم مما قدمه الإمام البيضاوى فى تفسيره من جهد نحوى كبير وجمعه فيه حشدًا ضخمًا من الآراء والأقوال والتوجيهات النحوية المدعومة بكثير من التعليلات والاستدلالات الجيدة، فإننا يمكن أن نأخذ عليه – وعلى استحياء – بعض الهنَّات القليلة التى وقع فيها؛ وهى:

1) أنه أخذ فى تفسيره ببعض الأقوال والتوجيهات النحوية الضعيفة أحيانًا؛ ومن ذلك:

أ) ما قاله به عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء: 165] فهو يقول: «... و(حُجة) اسم كان، وخبره (للناس)، أو (على الله)، والآخر حال، ولا يجوز تعلقه بـ (حُجة) لأنه مصدر»[1]. وهو قول العكبرى عند تفسيره لهذه الآية[2]، ولم أجد من النحاة من يمنع تعلق الجار والمجرور بالمصدر.

ب) وكذا ما نقله فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ۚ﴾ [يوسف:80] حيث يرفض إعراب (من قبل) خبرًا عن (ما) إن جُعلت مصدرية فى محل رفع بالابتداء، ويعلِّل ذلك بقوله: «لأن (قبل) إذا كان خبرًا أو صلة لا يقطع عن الإضافة حتى لا ينقص»[3]. وقد نقله عن العكبرى كذلك[4]، ولم أجد من قال بهذا سواهما[5].

2) أنه – فى بعض الأحيان – يخطئ فى النقل عمن يأخذ عنهم، فيؤدى به ذلك إلى غير المراد؛ ومن ذلك :

---

(1) أنوار التنزيل 1/ 249.
(2) انظر: التبيان؛ للعكبرى 1/ 410.
(3) الأنوار 1/ 492.
(4) انظر: التبيان؛ للعكبرى 2/ 742.
(5) انظر: إعراب الآية الكريمة فى: الكشاف 2/ 337، البحر المحيط 5/ 336، تفسير القرطبى 9/ 247.

أ) عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 62] يقول البيضاوى: «... (فلهم أجرهم) والفاء لتضمن المسند إليه معنى الشرط، وقد منع سيبويه دخولها فى خبر (إن) من حيث إنها لا تدخل الشرطية، ورد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [البروج: 10] [1]، على حين يقول سيبويه: «وسألته عن قوله: الذى يأتينى فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء هاهنا، والذى يأتينى بمنزلة (عبد الله)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن فى (الذى)، لأنه جعل الآخر جوابًا للأول، وجعل الأول يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هنا، كما دخلت فى الجزاء، إذا قال: إن يأتنى فله درهمان ... ومثل ذلك: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 274]، وقال تعالى جدّه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: 8]... ومثل ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [البروج: 10] » [2]، فسيبويه لم يمنع دخول الفاء فى خبر (إن)، وكيف يُرَد عليه بالآية التى ذكرها هو نفسه للاستشهاد بها على جواز دخول الفاء فى خبر (إن)؟.

ب) وكذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا﴾ [المائدة: 2] فإنه ينقل عن العكبرى عدم جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف بقوله: «... والمختار أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل» [3]. هذا يعنى أن (المختار) من الأقوال ألا يعمل اسم الفاعل إذا وصف... بينما عبارة العكبرى: «... لأن اسم الفاعل إذا وُصِف لا يعمل فى الاختيار» [4]. وهو يعنى شيئًا آخر، فإنه لا يُجيز إعمال اسم الفاعل الموصوف (فى الاختيار)؛

(1) أنوار التنزيل 1/ 66.
(2) سيبويه 3/ 102 – 103.
(3) أنوار التنزيل 1/ 254.
(4) التبيان؛ للعكبرى 1/ 416.

أى فى السعة، بينما يُجيز إعماله فى ضرورة الشعر[1]. فاختلاف العبارة أدى إلى اختلاف الحُكم فى كل منهما.

3) أنه قد ينفرد ببعض الآراء التى لا يساندها نظير سماعى، ولا يعضّدها قاعدة قياسية، أو أن يأخذ بما يُنكره عامة النحاة من الأقوال النحوية؛ فمن الأول:

أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ ﴾ [البقرة: 217] فقد أجاز البيضاوى فى (والمسجد الحرام) بالجرِّ أن يكون على تقدير مضاف محذوف؛ أى وصد المسجد الحرام[2]. وهو قول لم يقل به قبله أحد من النحاة[3].

ب) وكذا عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [هود: 111] حيث يرى البيضاوى أن اللام الأولى موطئة للقسم، والثانية للتأكيد، أو بالعكس[4]. وعامة النحاة على أن اللام الأولى هى الداخلة على خبر (إن) للتأكيد، أما الثانية فهى الداخلة على جواب القسم[5]. والقول بإمكان عكسها لم يقل به غيره[6].

ومن الثانى: ما ذكره فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ ﴾ [المائدة: 6] حيث يرى البيضاوى أن خفض (وأرجلكم) فى قراءة الجر إنما هو على الجوار[7]،

---

(1) انظر إعراب الآية فى: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 4، تفسير القرطبى 6/ 47، وانظر: شرح الأشمونى 2/ 294 - 295.

(2) انظر: أنوار التنزيل 1/ 117.

(3) انظر: مناقشة إعراب هذه الآية؛ ص 148-150 من هذا الكتاب.

(4) انظر: أنوار التنزيل 1/ 471 - 472.

(5) انظر: معانى القرآن؛ للفراء 2/ 29 - 30، إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 304 - 306، إعراب القراءات السبع وعللها؛ لابن خالويه 1/ 294 - 296، التبيان؛ للعكبرى 2/ 716، تفسير القرطبى 9/ 108 - 110.

(6) انظر: مناقشة المسألة؛ ص 148-150 من هذا الكتاب.

(7) انظر: أنوار التنزيل 1/ 257.

وهو قول انفرد به قلة من النحاة[1]. بينما يرفضه جمهورهم رفضًا قاطعًا[2].

4) أن البيضاوى مع كثرة نقوله عن الزَّمخشرى وغيره من المتأخرين كالعكبرى، فإنه لم يصرِّح ولو مرة واحدة باسمهما، صحيح أنه أشار فى مقدمة تفسيره إلى أنَّ ما فيه قد استنبطه هو ومن قبله من أفاضل المتأخرين، وأماثل المحققين[3]. وأنه صرح بأسماء بعض من أخذ عنهم من المتقدمين وبعض المتأخرين[4] . ولكن واجب الأمانة العلمية كان يقتضيه – كما نرى– أن يصرِّح باسم كل من نقل عنه، وأن يُشير إلى مصادر نقله، فإنَّ ذلك يمنح كتابه فضل توثيق لِمَا أورده فيه من آراءه، كما أنه يُحيط قارئه علمًا بمواضع نقوله، ويمنحه الإحساس بالثقة فيما يرد فيه، والقدرة على التمييز بين ما نقله البيضاوى، وما استنبطه هو بنفسه.

وبعد؛ فهذا كل ما وجدته فيه من المآخذ النحوية، وهى لا تعدو أن تكون هنَّات هينة، لا تحط من شأن هذا التفسير، ولا تقلِّل من تقديرنا لما بذله فيه الإمام البيضاوى من جهدٍ نحوى مشكور، وجزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء.

---

(1) انظر: الخصائص؛ لابن جنى 3/ 220، التبيان؛ للعكبرى 1/ 424.

(2) انظر: مناقشة المسألة؛ ص 196–199 من هذا الكتاب.

(3) انظر: مقدمة تفسير البيضاوى 1/ 3.

(4) انظر: المصادر النحوية فى تفسير البيضاوى؛ ص 27 من هذا الكتاب.